الفصـــل الأول

المداخل النظرية ودراسة النسق الاقتصادى والخصخصة

- تعريفات الأنثروبولوجيا الاقتصادية:
  - تعريف "مالنج ناش"
  - تعريف "تالكوت بارسونز"
  - تعريف "جورج دالتون"
  - تعريف "جراس"
  - التعريف الإجرائي للأنثروبولوجيا الاقتصادية.
- البدايات التاريخية.
- العوامل التى تعوق نمو وتطور الأنثروبولوجيا الاقتصادية.
- المجالات الموضوعية والتطبيقية للأنثروبولوجيا الاقتصادية.
  - أولاً: المجال الموضوعى.
  - ثانيًا: المجال التطبيقى
- الاتجاهات النظرية فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية.
  - الحاجة إلى النظرية.
  - أسباب عدم وجود نظرية متكاملة فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية.
  - تعريف النظرية الاقتصادية.
  - أهداف النظرية الاقتصادية ومبادئها.
  - أولاً: الاتجاه الصورى
  - ثانيًا: الاتجاه الواقعى.
  - ثالثًا: الاتجاه الاجتماعى
- النسق الاقتصادى فى الدراسات المبكرة.
  - مقدمة فى أنواع النظم الاقتصادية.
  - مفهوم النسق فى الكتابات القديمة.
  - وظائف النسق الاجتماعى.
  - النظام الاقتصادى كنسق اجتماعى.
  - الأنثروبولوجيا ودراسة النسق الاقتصادى.
  - الفرق بين النسق الاقتصادى والنسق التكنولوجى.
- علاقة الأنثروبولوجيا الاقتصادية ببعض العلوم الاجتماعية.
- تعقيب: علاقة الخصخصة بالأنثروبولوجيا الاقتصادية.

obeikandi.com

تعريف الأنثروبولوجيا الاقتصادية:

لقد تعددت تعريفات الأنثروبولوجيا الاقتصادية بتعدد العلماء الذين تناولوها بالتعريف، ومن المعروف ان كل تعريف يعكس لنا وجهة النظر الخاصة بصاحبه ومدى العمق والشمول الذى يرغب فى الوصول إليه فى دراسته، وقد تتشابه بعض التعريفات، أو قد تكون هناك تعريفات قاصرة، وأخرى أكثر شمولاً وإحاطة بالمجال. وفيما يلى نعرض لبعض التعريفات التى وضعها العلماء للأنثروبولوجيا الاقتصادية مع مناقشة لهذه التعريفات.

١- تعريف مانج ناش[*] Manning Nash

يرى مانج ناش «ان الأنثروبولوجيا الاقتصادية تعنى بتحليل الحياة الاقتصادية باعتبارها نسقًا فرعيًا للمجتمع»[1].

وهذا التعريف يتصف بالشمولية حيث إنه لم يحدد المجال الموضوعى للأنثروبولوجيا الاقتصادية فى دراسة وتحليل نظام أو سلوك اقتصادى أو تكنولوجيا أو ... إلخ، بل إنه شمل كل هذا فى قوله "تحليل الحياة الاقتصادية" بكل ما تنطوى عليه من نظم (إنتاج- توزيع... إلخ) وسلوكيات وعلاقات ونواحى تكنولوجية.. وما إلى ذلك. فهو يهتم بتحليل الحياة الاقتصادية للإنسان موضحًا الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومحاولات الإنسان استغلال الموارد المتاحة أمامه، والأساليب والأدوات التكنولوجية- مهما بلغت درجة بساطتها أو تعقدها- التى يعتمد عليها فى استغلال الموارد وتشكيلها فى صورة إنتاج يتم التصرف فيه (توزيع- تبادل- استهلاك..) طبقًا لظروف وخصائص كل مجتمع، كما يهتم كذلك بالعلاقات المختلفة التى يدخل فيها الشخص فى سبيل ممارسة النشاط الاقتصادى.

كما نظر "ناش" إلى الحياة الاقتصادية باعتبارها "نسقًا فرعيًا للمجتمع" وبذلك أوضح لنا نقطة منهجية هامة خاصة به ألا وهى نظرته البنائية للحياة الاقتصادية فهو لا يدرسها بمعزل عن باقى أنساق المجتمع المختلفة (إيكولوجية- قرابية- سياسية- دينية وثقافية). وهو فى ضوء هذا التعريف يربط الحياة الاقتصادية بالحياة الاجتماعية على اعتبار ان النسق الاقتصادى أحد الأنساق المكونة للبناء الاجتماعى ومن ثم فإنه يتأثر ويؤثر فى كافة الأنساق الأخرى ومن ثم لكى يدرس لابد ان يدرس فى ضوء هذه العلاقة الشمولية الكلية بين كافة أنساق المجتمع.

---

[*] أنثروبولوجى اقتصادى، يعد من أهم رواد الاتجاه الاجتماعى فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية.

[1] Nash M., "Economic Anthropology" In., David, L. Sills, (ed.) International Encyclopedia of The Social Sciences, The Macmillan Co. & The Free Press, Vol.4, 1972, U. S. A., p. 360.

openkanal.com

٢- تعريف تالكوت بارسونز[*] Talcott Parsons

يؤكد لنا "تالكوت بارسونز" وجهة نظر "ناش" السابقة، فحينما يعرف الأنثروبولوجيا الاقتصادية فإنه يراها «تهتم بدراسة الاقتصاد حيث إنه نظام متمم لنظام أخر أكبر هو المجتمع»[١].

وهنا أيضًا نجد "بارسونز" يربط بين الاقتصاد والمجتمع، يعتبر الاقتصاد أحد النظم المكونة للمجتمع ومن ثم فهو يقوم بدور ما يتكامل مع باقى الأدوار التى تقوم بها باقى النظم الأخرى المكونة للمجتمع، ومن ثم لا يمكن ان تتم الدراسة دون مراعاة ذلك التساند والاعتماد المتبادل بين الجزء والكل أو بمعنى أخر بين الاقتصاد والمجتمع. ويتشابه التعريفان فى اعتبارهما للاقتصاد أو الحياة الاقتصادية بمثابة أجزاء تتكامل مع باقى الأجزاء أو العناصر الأخرى المكونة للبناء الاجتماعى، هذا وان اعتبر "ناش" الحياة الاقتصادية نسقًا فرعيًا، بينما اعتبر "بارسونز" الاقتصاد نظامًا، ومع اختلاف المسميات فلا يوجد بينهما فارق جوهرى حيث ان النسق يضم مجموعة نظم أو أنساق فرعية، والنسق يعتبر نظام أكبر يضم نظم أخرى أصغر منه، وعلى ذلك فالنظام هو ذاته النسق الفرعى. فضلاً عن ان "تالكوت بارسونز" كان ينظر إلى النظام الاقتصادى كنظام محورى كبير وعلاقته بالنظم الكبرى الأخرى فى المجتمع كالنظام السياسى وغيره من النظم الأخرى. ويؤخذ على هذين التعريفين عدم تناولهما للمجال المكانى بالرغم من توضيحهما للمجال الموضوعى للأنثروبولوجيا الاقتصادية باعتبارها اتجاهًا منهجيًا هامًا.

٣- تعريف جورج دالتون George Dalton

يعرف "جورج دالتون" الأنثروبولوجيا الاقتصادية بقوله:

«ان الأنثروبولوجيا الاقتصادية قد أصبحت الآن مجالاً ذا اهتمام خاص داخل الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية»[٢].

وبالنسبة لهذا التعريف فهو تعريف مختصر جدًا، فهو رغم توضيحه بأنها ذات اهتمام خاص داخل الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية إلا أنه لم يوضح فى التعريف نوع هذا الاهتمام الخاص. فهو رغم توضيحه للمجال المكانى والموضوعى فى كتاباته إلا ان التعريف لم يوضح شيئًا مفيدًا بالنسبة للقارئ العادى، فنحن يمكن ان نعرف مثلاً الأنثروبولوجيا السياسية أو الطبية بأنها مجال ذو اهتمام خاص داخل الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. وهذا يؤكد لنا كون التعريف قاصرًا وغير محدد.

---

[*] تالكوت بارسونز عالم اجتماع أمريكى تأثر بالنظرية الوظيفية فى الأنثروبولوجيا.

[١] عبد الله غانم، النظرية فى علم الإنسان الاقتصادى، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، د.ت، ص٦.

[2] Dalton G., Economic Development and Social Change, The Natural History Press, U.S.A, 1971, p. 2.

obeikandi.com

٤- تعريف جراس N.S.B. Gras

لقد قام "جراس" بصياغة هذا المفهوم فى مقال له بعنوان "الأنثروبولوجيا والاقتصاد" حيث يعتبر مفهوم الأنثروبولوجيا الاقتصادية عملية الجمع بين الدراسات الأنثروبولوجية والاقتصادية والتى استلزمت دراسة طرق كسب العيش عند الشعوب البدائية. (١)

وهو أكثر التعريفات شمولاً فالشق الأول من التعريفات يعنى الجمع بين الاهتمامات المنهجية والموضوعية والأساليب البحثية لكل من علمى الاقتصاد والأنثروبولوجيا، كما قد يعنى الاستعانة بالدراسات الأنثروبولوجية والاقتصادية فى إجراء دراسات مقارنة للحياة الاقتصادية بين نمطى المجتمعات البدائية والغربية خاصة وأنه حدد المجال المكانى للأنثروبولوجيا الاقتصادية بالشعوب البدائية، أما الشق الثانى من التعريف وهو دراسة طرق كسب العيش فيشمل كافة الأنشطة الاقتصادية والأساليب المستخدمة والنظم والعلاقات وما إلى ذلك، ومهما يكن فالأنثروبولوجيون حين يدرسون الحياة الاقتصادية فإنهم لا يهتمون فقط بالأنشطة والعمليات الاقتصادية، والآلات والأدوات وما إلى ذلك وإنما يهتمون بالعلاقات الاجتماعية ذات الطبيعة الاقتصادية، كما يهتمون بالعلاقات الاقتصادية ذات الطبيعة الاجتماعية.

ومن التعريفات الأخرى التى وضعت للأنثروبولوجيا هذا التعريف الذى جاء فى "قاموس الأنثروبولوجيا فيعرفها بأنها فرع من الأنثروبولوجيا الاجتماعية يعالج كيفية حصول الجماعات على قوتها من البيئة الطبيعية التى تعيش فيها، ويدرس العوامل التى تقوم عليها النظم الاقتصادية فى تلك الجماعات، كما يدرس الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والخدمات والفعاليات الاقتصادية الأخرى كافة للشعوب والجماعات البدائية دون المتحضرة. (٢)

ورغم ان هذا التعريف أكثر تفصيلاً من التعريفات السابقة إلا أنه جعلها فرع من الأنثروبولوجيا الاجتماعية دون الثقافية على الرغم من أننا وجدنا "دالتون" يعرفها بأنها مجال ذا اهتمام خاص داخل الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. (٣)

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بمشكلة التعريف فقد كان ثمة خلاف فى كون الأنثروبولوجيا الاقتصادية فرع متخصص فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية أو الثقافية. وترى الباحثة ان هذا الخلاف يرجع فى الأساس إلى الاختلاف بين الاتجاهات النظرية للأنثروبولوجية الاجتماعية البريطانية، والأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية. فالملاحظ ان الكتابات والموسوعات البريطانية تعالج موضوعات الأنثروبولوجيا الاقتصادية ضمن تناولها لموضوع الأنثروبولوجيا الاجتماعية، أما الموسوعات الأمريكية

---

(١) فاروق العادلى، الأنثروبولوجيا الاقتصادية والسياسية، دار المعانى، ط٢، القاهرة ١٩٩٣، ص١٩.

(٢) ساكر مصطفى حليم، قاموس الأنثروبولوجيا، جامعة الكويت، ط١، ١٩٨١، ص٢٩٠.

(٣) نسرى دعبس، اقتصاديات مجتمع الانفتاح، السلسلة السوسيوانثروبولوجية، دار أم القرى، الإسكندرية، ١٩٩١، ص١٤.

فتشير إليها ضمن الحديث عن الأنثروبولوجيا الثقافية باعتبارها تضم الأنثروبولوجيا الاجتماعية كفرع لها. وفيما يتعلق بهذا، تتفق الباحثة مع الرأى القائل بان اعتبار الأنثروبولوجيا الاقتصادية فرع من الأنثروبولوجيا الاجتماعية أو الثقافية يتوقف على مستوى التحليل الذى يرغب الباحث فى الوصول إليه فى دراسته ومعالجته لموضوع بحثه، فقد يكون البحث ثقافيًا إذا اقتصرت المعالجة على الوصف الظاهرى والسردى للعادات الاقتصادية المختلفة (الاستهلاك- الإنفاق- الادخار) ولعمليات الإنتاج (توزيع- تبادل) أما فى حالة تناول هذه الموضوعات بمزيد من التحليل والتعمق فى إبراز التساند المتبادل بين كافة العوامل الاقتصادية وعلاقتها ببقية جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية هذا فضلاً عن تركيز الباحث على النسق الاقتصادى أو إحدى العمليات الاقتصادية (كالتبادل والاستثمار والملكية) وعلاقتها ببقية العوامل الاجتماعية، هنا يكون البحث اجتماعيًا، ومن ثم يمكن التمييز بين الأنثروبولوجيا الاقتصادية الاجتماعية أو الانثروبولوجيا الاقتصادية الثقافية.

ومهما يكن فنحن لا نستطيع ان ننكر حاجتنا الملحة فى أى دراسة إلى الوصف كوسيلة لا غاية فى حد ذاته، فهو يمدنا بالمادة الخام من المعلومات التى تعد بمثابة أسس يبنى عليها التحليل الأنثروبولوجى الاقتصادى للأنساق والنظم والعلاقات، ومن ثم المجتمع ككل.

فى ضوء ذلك تقترح الباحثة التعريف الإجرائى التالى:

«تعد الأنثروبولوجيا الاقتصادية أحد الفروع الدقيقة والمتخصصة للأنثروبولوجيا العامة السوسيو - اقتصادية - ان صح هذا التعبير - تهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية للحياة الاقتصادية كما تهتم بدراسة النواحى الاقتصادية للحياة الاجتماعية». حيث يتميز هذا التعريف بالنظرة الشمولية للأنثروبولوجيا الاقتصادية باعتبارها فرعًا متخصصًا من فروع الأنثروبولوجيا العامة.

البدايات تاريخيـــة:

بدأت الأنثروبولوجيا الاقتصادية بداية متواضعة منذ حوالى خمسين عامًا، وتطورت بمرور الوقت ومن ثم أصبحت أحد الفروع الهامة للأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. [١]

لقد ظهر مفهوم الأنثروبولوجيا الاقتصادية لأول مرة فى بداية الخمسينيات من القرن العشرين، عندما نشر "هيرسكوفيتس" كتابه الذى يحمل عنوان "الأنثروبولوجيا الاقتصادية" عام ١٩٥٢، ثم استخدم بعد ذلك فى كتابات الكثير من علماء الأنثروبولوجيا من أمثال "دالتون" عن الاقتصاد البدائى والريفى عام ١٩٦٧. والتحليل التاريخى للأنثروبولوجيا الاقتصادية يكشف عن تطور استخدامها واعتبارها موضع جدل وحوار شديد بين العديد من الاتجاهات الأنثروبولوجية المختلفة. [٢]

---

[١] فاروق العادلى، المرجع السابق، ص١٩.

[٢] عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادى، ج١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص٢٨٦،٢٨٧.

obeikandi.com

وكتاب "هيرسكوفيتس" السابق ذكره هذا قد سبق نشره تحت عنوان "الحياة الاقتصادية للشعوب البدائية" The Economic life of primitive peoples عام ١٩٤٠. ويوضح "هيرسكوفيتس" سبب تغيير اسم كتابه محدداً كيف ظهر مصطلح Economic Anthropology بقوله إنه قد استوحى الاسم الجديد من اقتراح سبق ان عرضه N.S.B. Gras عام ١٩٢٧، وهو بديل يمكن استخدامه خاصة وان مصطلح "الأنثروبولوجيا الاقتصادية" قد أخذ يحتل مكانته فى الكتابات الأنثروبولوجية، والمأمول ان يكتسب هذا المصطلح القبول والاعتناق من جانب علماء الاقتصاد على اعتبار أنه يميز جانباً من تخصصهم.(١)

ويحدد جيرالد هندرسون "Gerald M. Henderson"بداية ظهور الأنثروبولوجيا الاقتصادية بقوله: «كان ظهور الأنثروبولوجيا الاقتصادية عام ١٩٤٠ عندما أقر "كارل بولانى" بان العوامل الثقافية المتمثلة فى التمركز السلالى Ethno Centric هى أساس التحليل الاقتصادى الكلاسيكى للنقود والأسواق والسلوك العقلانى فى مجال العمل والإنتاج.» (٢)

ان مراجعة تاريخ الأنثروبولوجيا الاقتصادية توضح ان جذورها تمتد إلى القرن الثامن عشر إلا ان الاهتمام بها قد بدأ يتزايد منذ خمسين عامًا فقط على ما يقول "ريموند فيرث" حيث برزت معالجاتها فى كتابات المدرسة الألمانية مثل كتابات "كارل بوشر" و"ماكس شيت" وغيرهم، ثم جاء إسهام "مالينوفسكى" فى كتابه "الأرجونوتس" الذى جعله رائد الأنثروبولوجيا الاقتصادية الحقيقى، ثم يأتى إسهام "أرمسترونج" وتطبيق مفهوم المنفعة وتحليلاته عن "النقود فى جزيرة روسيل" عام ١٩٢٤، ١٩٢٨. وتلا ذلك كتابات "ريموند فيرث" ١٩٢٩ وجود فيلو وتلاه كتابات "هيرسكوفيتس" ١٩٤٠ الذى نشر أول كتاب بعنوان "الأنثروبولوجيا الاقتصادية" فى عام ١٩٥٢، تلا ذلك إسهامات "سيريل بيلشو" ١٩٦٥ عن "عمليات التبادل التقليدية والسوق الحديثة"، ثم يأتى إسهام "مانينج ناش" عام ١٩٦٦ عن "النظام الاقتصادى البدائى والريفى"، فكتابات "دالتون" عام ١٩٦٧ عن "النظام الاقتصادى القبلى والريفى"، ثم كتابات "إدوارد لكليروشنيدر" بعنوان الأنثروبولوجيا الاقتصادية. وهذه المتابعة التاريخية تعكس تاريخ تطور النظرية التى كانت موضع جدل حيث ان كل مؤلف كان يمثل تطوراً فى البناء النظرى لهذا العلم. (٣)

وبالرغم من ان جذور الأنثروبولوجيا الاقتصادية ترجع إلى القرن الثامن عشر إلا أنه قد تأخر ظهورها كعلم مستقل للأسباب الآتية:

---

(١) عبد الله غانم، المرجع السابق، ص٣.

(2)Henderson, Gerald M. "Economic Anthropology," In Encyclopedia Americana, Colier Incorporated, Vol. 1,2, U.S.A, 1984, p. 46.

(٣)عبد الله غانم، النظرية فى علم الإنسان الاقتصادى، ص ص ١: ٤.

١- صعوبة الموضوع وخلوه من الطرافة بالمقارنة بموضوعات الأنثروبولوجيا الأخرى مثل الدين والسحر.

٢- عدم إلمام الرواد الأوائل بعلم الاقتصاد.

٣- عدم التمييز بين الظاهرة الاقتصادية من ناحية وغيرها من الظاهرات الاجتماعية الأخرى.[١]

العوامل التى تعوق نمو وتطور الأنثروبولوجيا الاقتصادية:

هناك عدة عوامل تعوق نمو الأنثروبولوجيا الاقتصادية وتطورها وهى:

١- اتساع الفجوة بين التنظيمات الاقتصادية الرأسمالية وقبل الرأسمالية.

٢- نقص تبادل المعلومات بين علم الاقتصاد والأنثروبولوجيا.

٣- الجدل النظرى حول مدى توافق المفاهيم المتطورة للرأسمالية إذا ما طبقت على الأنساق قبل الرأسمالية أو المختلطة التى يدرسها الأنثروبولوجيون.[٢]

وإلى جانب هذه العوامل تقترح الباحثة أنه ربما يعود السبب فى ذلك إلى ارتباط الأنثروبولوجيا بمجال مكانى مختلف تمامًا عن المجال المكانى لعلم الاقتصاد، فالأول ارتبط بالمجتمع البدائى والثانى ارتبط بالمجتمع الرأسمالى الغربى ونظرًا للاختلاف الشديد بين هذين النمطين من المجتمعات فقد أدى ذلك إلى انصراف كل فريق عن اهتمامات الآخر مما حال دون التبادل فى المعلومات والذى يؤدى إلى التطور النظرى للعلم، بل ان كل فريق كون مناهجه وأدواته ونظرياته الخاصة به والمرتبطة بنمط مجتمعه ومن ثم لم ينتبه لاهتمامات ومناهج ونظريات الفريق الآخر.

ويؤكد "سكوت كوك" Scott Cook وجهة النظر السابقة حيث يؤكد ان المشكلة التى تواجه الأنثروبولوجيا الاقتصادية تتمثل فى وجود فجوة واسعة تحول دون الاتصال بين المتخصصين فى هذا المجال. فمنذ ظهور كتابات "كارل بولانى" وأتباعه حدث انقسام واضح بين الباحثين الذين أكدوا ان النظرية الاقتصادية الصورية صالحة للتطبيق فى تحليل الاقتصاديات الريفية والبدائية، وبين هؤلاء الذين يعتقدون ان مثل هذه النظرية تصلح للتطبيق فقط على الأنساق الاقتصادية الصناعية التى تعتمد على السوق وتحكمها الأسعار.[٣]

ومما سبق يتبين لنا ان الأنثروبولوجيا الاقتصادية تعانى من قلة أو انعدام الاتصال بين المتخصصين فيها من ناحية ويتمثل هذا فى الخلاف بين النظريين والميدانيين، كذلك قلة الاتصال بين الأنثروبولوجيين

---

[١] عبد الله غانم، المرجع السابق، ص٤، ٥.

[2] Smith, Charlotte Seymour, Macmillan Dictionary of Anthropology, Macmillan Reference Books, 1987, p.88.

[3] Cook Scott, "The Obsolete Anti Market Mentality", In; Morton H. Fried (ed.), Readings in Anthropology, Thomas Y, Crowell Company, Second Edition, Vol 2, U.S.A, 1968, p.240.

الاقتصاديين وبين علماء الاقتصاد من ناحية أخرى. وقد حال هذا دون تطورها النظرى وهو مشـــكلة ملحة تعانى منها كمجال علمى يحتاج دون شك إلى إطار نظرى ملائم.

المجالات الموضوعية والتطبيقية

لقد ترددت الأنثروبولوجيا كثيرًا قبل ان يصبح موضوعها هو المجتمع الإنسانى بأنماطه المختلفـــة وفى مختلف الأوضاع الاجتماعية والثقافية التى تعيشها الأنماط المجتمعية المختلفة. إلى ان جاء "راد كليـف براون" وحدد فى مقال عن المنهج عام ١٩٢٣ مجال الدراسات الأنثروبولوجية فى حـــدود المجتمعـات البدائية، ولكنه عاد فى مقال آخر عام ١٩٤٤ ليجعل من كل أنماط المجتمع الإنســـانى مجـالاً لدراســة الباحثين فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية. كذلك نجد "لويد ورنر" يرى ان مجال الأنثروبولوجيا يشمل كل المجتمعات البدائية أو المتمدينة، وقد أكد ذلك حين قام بدراسة المجتمعات البدائية والمتمدينة على السواء. كما خطت الأنثروبولوجيا الاجتماعية بعد ذلك خطوات واســـعة فى دراســة المجتمعـات الحضريـة والصناعية.[١]

أولاً: المجال الموضوعى للأنثروبولوجيا الاقتصادية:

لقد ظل موضوع الأنثروبولوجيا الاقتصادية طيلة ثلاثة أرباع القرن، بل مجال الدراســـة ذاتهـا معقد جدًا وربما تكون أكثر تعقيدًا من مجالات أخرى داخل علـــم الإنســـان، إذ ان معظـم علمـــاء الأنثروبولوجيا من نتاج الثقافة البرجوازية الذين تتجسد أفكارهم الأيديولوجية الرئيســـية فى النظريـة الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، وفى ظل هذه النظرية تطورت الأنثروبولوجيا الاقتصادية.[٢]

وفيما يتعلق بالمجال الموضوعى للأنثروبولوجيا الاقتصادية تثار بعض التساؤلات هى:[٣]

١- مدى شمول الافتراضات المرتبطة بالسلوك الإنسانى التى صاغها عالم الاقتصاد.

٢- إلى أى مدى يمكن ان تسهم البيانات الخاصة بالمجتمعات غير الصناعية فى تطوير النظرية.

٣- مدى فائدة النظرية الاقتصادية الصورية فى فهم الاقتصاديات غير الصناعية.

٤- ما هى الأساليب المختلفة التى من خلالها ترتبط الأنساق الاقتصادية بالأنساق الاجتماعية.

٥- مدى عمق الاختلافات بين الأنساق الاقتصادية غير الصناعية والصناعية، وهل هو خـــلاف فى النوع أم الدرجة.

---

[١] محمد عبده محجوب، مقدمة فى الاتجاه السوسيو أنثروبولوجى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، الإسكندرية، ١٩٨١، ص٥٧،٥٨.

[٢] نوريت بيرد- دافيد، اقتصاديات: منظور اقتصادى ثقافى، ترجمة: بهجت عبد الفتاح عبده، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (اليونسكو) العدد ١٥٤. ديسمبر ١٩٩٧، ص٥.

[٣] محمد الجوهرى، الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٥٩، ١٦٠.

ومما سبق فإنه فى ضوء هذه التساؤلات يتضح لنا أهم الموضوعات التى تضطلع بها الأنثربولوجيا الاقتصادية سواء أكانت خاصة بالنواحى المنهجية ومحاولة إنشاء هيكل نظرى ملائم لكافة الاقتصاديات، أو دراسات تطبيقية تتناول الواقع الاقتصادى بالوصف والتحليل أو المقارنة. ومن الملاحظ أيضًا ان كل هذه التساؤلات تدور حول محور واحد ألا وهو محاولة البحث عن هيكل نظرى أو نظرية عامة تصلح لدراسة وتحليل كافة أنواع الاقتصاديات.

ان موضوع الأنثروبولوجيا الاقتصادية موضوع معقد، وذلك حيث إنه لم يصل بعد إلى تصميم نظرية خاصة به كما فى الاقتصاد والطب، كما ان موضوعها متنوع وإذا حاولنا حصر موضوعاتها على ما حدث فى علم الاقتصاد- عندما قيل ان اهتمام علم الاقتصاد ينحصر فى دراسة الرأسمالية الصناعية- فإننا سوف نصل إلى قائمة تشتمل على موضوعات:

- التاريخ الاقتصادى.
- النظم الاقتصادية المقارنة.
- التنظيم الصناعى.
- الاقتصاد الزراعى.
- حساب الدخل القومى.
- الاجتماع الصناعى.
- التنمية الاقتصادية. [1]

يذكر "دالتون" فى مقدمة كتابه الذى يحمل عنوان "دراسات فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية" "Studies in Economic Anthropology.": ان الأنثروبولوجيا الاقتصادية ليست موضوعاً منفرداً بل ان موضوعها متشعب أو واسع Wide. وبالرغم من انفراد الأنثروبولوجيا الاقتصادية بموضوعات معينة إلا أنها تشارك المؤرخين والاقتصاديين وغيرهم من العلماء الاجتماعيين فى بعض الاهتمامات البحثية، وللأنثروبولوجيا الاقتصادية مؤرخوها الاقتصاديون الذين درسوا الاقتصاديات فى مرحلة الاستعمار، وما قبل الاستعمار Pre Colonial and Colonial Economies ولديها دارسو الاقتصاديات المستحدثة والمعاصرة Today's Modernizing Economies وهناك المتخصصون فى التحليل الاجتماعى للتنظيم الاقتصادى، والمتخصصون فى استخدام المقاييس الكمية "Econometric Measures" للإنتاج Out put فهى كما يقول "دالتون" قد أجابت على العديد من التساؤلات المختلفة فى علم الاقتصاد، ويذكر "دالتون" ان هناك دراسات هائلة للأنثروبولوجيين عن مختلف الاقتصاديات ومنها:

- التنظيم والأداء الاقتصادى فى القرية أو المجتمع المحلى الصغير. Small Community
- المعاملات بين القرى والقبائل والمراكز السياسية والدينية.
- الاقتصاد الداخلى والتجارة الخارجية ومستويات الكفاف والرفاهية Subsistence and prestige Spheres

---

[1] عبد الله عاتم النظرية فى علم الإنسان الاقتصادى، ص٧.

- الأوضاع السائدة قبل وبعد الاستعمار فى كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.[١]

وبالإضافة إلى ما تقدم ففى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين ظهرت الخصخصة كموضوع اقتصادى هام يهتم بدراسة الوحدات الاقتصادية المتعثرة فى المجتمعات الإنسانية المختلفة لذا فقد اتجهت إليه الأنثروبولوجيا الاقتصادية للكشف عن أبعاد وملامح هذا الموضوع الذى أصبح يشكل أحد الاهتمامات الموضوعية لها. ولقد نتج عن تعقد وتنوع موضوعات الأنثروبولوجيا الاقتصادية تحولات عديدة منها:

١- استعانة الأنثروبولوجيين الاقتصاديين بالأساليب الإحصائية إلى جانب استعانتهم بالعلوم الاجتماعية الأخرى المتصلة بها.

٢- تفسير العديد من التساؤلات الخاصة بالاكتساب الثقافى Acculturation والأنثروبولوجيا التطبيقية والتنمية بالنسبة للشعوب بعد زوال الاستعمار وكذلك التساؤلات المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

٣- الجدل "الصورى الواقعى" The Substantivist Formalist الغير قابل لحل قاطع بسبب حاجتنا لأكثر من إطار نظرى لقياس وتحليل العديد من مجالات الاهتمام المختلفة فى نطاق الأنثروبولوجيا الاقتصادية.

وهنا يرى "دالتون" ان المطلوب من الأنثروبولوجيا الاقتصادية هو تحليل المادة العلمية بطريقة تتيح لنا مقارنتها بمادة علمية أخرى عن الاقتصاديات الحديثة ومن ذلك مقارنة الاستهلاك بالاستهلاك، ومن ثم تسمح لنا المقارنة بالتوصل إلى تعميمات خاصة بالسلوك البشرى المدروس يمكن اعتبارها – أى التعميمات- عالمية Universal.[٢]

وفى موضع آخر يحدد "دالتون" المجال الموضوعى بقوله:

ان الأنثروبولوجى الاقتصادى حينما يقوم بدراسة الاقتصاد فى مجتمع فإنه يهتم بناحيتين

١- النظام الاقتصادى ومدى كفاءته وأدائه.

٢- وضع النظام الاقتصادى قبل الاتصال بالمجتمع الأوربى والاستعمار، والتغيرات التى تطرأ على النظام بفعل الاستعمار، وأخيرًا الوضع القائم بعد الاستعمار.[٣]

ويتضح ان "دالتون" رغم تأكيده على تنوع وتعقد موضوعات الأنثروبولوجيا الاقتصادية فقد أشار إلى ان اهتمامها موجه نحو دراسة النظم الاقتصادية الخاصة بكافة أنواع المجتمعات وليست فقط دراسة

---

[1]Dalton, George, Studies in Economic Anthropology, The American Anthropological Association U.S.A, 1971, p.1

[2]Ibid, p. 1,2.

[3]Dalton George, Economic Development and Social Change, op. cit, p. 2.

obeikandl.com

وصفية وإنما دراسة تحليلية بهدف المقارنة بين النظم الاقتصادية المختلفة أو مقارنة نظام اقتصادى ما خلال فترات تاريخية مختلفة، وإنه يهتم ليس فقط بالنواحى الاقتصادية بل يهتم كذلك بالعوامل الثقافية والاجتماعية وأثرها على النظام الاقتصادى المدروس، ومن ثم يهدف "دالتون" إلى التوصل إلى تعميمات خاصة بالسلوك البشرى يمكن تعميمها ونشرها.

ويذكر "مانيج ناش" عن المجال الموضوعى للأنثروبولوجيا الاقتصادية:

«ان الاقتصاديات البدائية والريفية تختلف من الناحية التنظيمية عن الاقتصاديات الصناعية التى تعتمد على النقود، وحركة السوق فى العالم الغربى، ويعد شرح وتفسير هذه الاختلافات مهمة أساسية للأنثروبولوجيا الاقتصادية»

ويذكر لنا "مانيج ناش" هذه المهمة مؤكدًا على أهمية السياق الاجتماعى فى التحليل الاقتصادى المقارن للاقتصاديات المختلفة. (١)

ونجد "فاروق اسماعيل" فى دراسة له بعنوان "إثنوجرافيا الأنقسنا" يتعرض للمجال الموضوعى للأنثروبولوجيا الاقتصادية فىالاهتمام بدراسة اقتصاديات المجتمعات التقليدية وقد تبلور هذا الاهتمام بحيث أصبح هناك مجال فرعى من الدراسات الأنثروبولوجية يستهدف الكشف عن النسق الاقتصادى والمعرفة الثقافية التى تستخدمها الجماعة فى سد احتياجاتهم البيولوجية والاجتماعية من السلع والخدمات، وعلى حد تعبير Maccurdy & Spradley الكشف عن النشاط الإنتاجى لجماعة ما والذى يستهدف إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتبادلها. (٢)

تناول "نبيل صبحى حنا" موضوعات الأنثروبولوجيا الاقتصادية فى كتاب له بعنوان: "الاتجاهات التقليدية والحديثة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية" ويمكن ان نجملها فيما يلى:

١- مقارنة الأنساق الاقتصادية الصغرى من البدائية البسيطة إلى الزراعية التى تأثرت بالتصنيع.

٢- اقتصاديات الأقاليم النامية فى المجتمعات الصناعية مثل اقتصاديات الأكواخ والمزارع فى بريطانيا.

٣- دراسة مكونات النسق الاقتصادى (الملكية- الإنتاج- حركة الأيدى العاملة- تقسيم العمل- الحراك المهنى- مجالات التبادل- الاستهلاك ومستويات المعيشة- توزيع الثروة وعلاقته بالمكانة الاجتماعية).

٤- دراسة عمليات النمو الاقتصادى ومعوقات التنمية فى الأنساق التقليدية.

وفى هذا المجال كان التعاون بين علم الاقتصاد والأنثروبولوجيا مثمرًا. (٣)

---

(١) Nash, Manning, "Economic Anthropology", In; David, L. Sills (ed.) International Encyclopedia of The Social Sciences The Macmillan Co. & The Free Press, 1972, p. 367.

(٢) فاروق اسماعيل، إثنوجرافيا الأنقسنا، دار النشر الجامعى، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص٧٧.

(٣) نبيل صبحى حنا، الاتجاهات التقليدية والحديثة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص١٠٧.

obeikandi.com

ثانيـــاً:المجـــال التطبيقـــى:

يحدد "جورج دالتون" المجال المكانى للأنثروبولوجيا الاقتصادية فى دراسة تلـــك الآلاف مـــن المجتمعات المحلية المحدودة النطاق Small Scale Communities فى كل من أفريقيـــا وآســـيا وأمريكـــا اللاتينية والشرق الأوسط.[١]

ونرى "مانج ناش" يوضح تطور المجال المكانى للبحث فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية فضلاً عـــن دراسة المجتمع المحلى المحدود وهو المجال الذى تكونت من خلاله منـــاهج ونظريـــات الأنثروبولوجيـــا الاقتصادية إلا ان الاهتمامات الحديثة قد اتسعت حين شرع الأنثروبولوجيون فى دراسة مجتمعات معقدة وصناعية.[٢]

ومما سبق فان المجال المكانى للأنثروبولوجيا الاقتصادية كان بدون شك هـــو المجـــال المكـــانى للأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية يتركز فى المجتمعات المحلية المحدودة النطاق، والثقافات البدائية البعيدة عن التحضر، إلا أنه مع تطور العلم ومجال البحث الموضوعى والمكانى وامتداده لدراسة كافـــة أنـــواع المجتمعات على اختلاف درجات تحضرها، فقد انعكس هذا بالفعل على الأنثروبولوجيـــا الاقتصاديـــة باعتبارها فرعًا هامًا من فروع الأنثروبولوجيا العامة والتى لم تهتم بدراسة النظم الاقتصادية فى المجتمعـــات البدائية فقط، بل امتدت إلى المجتمعات المدنية والصناعية وغيرها. وحينما تتعرض هـــذه الدراســـة إلى موضوع الخصخصة باعتبارها عملية تحديث للمجتمع يتضح لنـــا مـــدى تـــأكيد نظـــرة "دالتـــون" للأنثروبولوجيا الاقتصادية واعتبار التحديث هو مجال الاهتمام الخاص بها.

الاتجاهات النظرية فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية

الحاجة إلى النظرية:

مما لاشك فيه أنه فى أى دراسة لابد ان ينطلق الباحث من نظرية يتم فى ضوئها جمع وتحليـــل المعلومات ومن ثم التوصل إلى النتائج. ان الحاجة إلى النظرية تنبعث من ان الحقائق ولو أنها موجـــودة إلا أنها لا تعبر عن نفسها بنفسها، فهى ساكنة، صامتة، كما أنها مركبة ومتعددة وقد يصعب فى كثير مـــن الأحيان فهمها أو توقع ظهورها ومعرفة مدى تأثيرها وطريقة استعمالها والاســـتفادة منـــها فى حياتنـــا وتفكيرنا وعليه يجب ان تبسط ويعبر عنها بنماذج بسيطة حتى يمكن فهمها واستخدامها. ويتم ذلك مـــن خلال نظرية، والنظرية هى بناء أو هيكل يصف ويحلل الميكانيزم والوظائف والعلاقات بين مختلف أبعـــاد

---

[1]Dalton George, Economic Development and Social Change, The Natural History Press, N.Y, 1971, p.2

[2]Nash, M., "Economic Anthropology", p.361.

الظاهرة وعناصرها ومن ثم التعرف على طبيعة الظاهرة ومحتواها والقوانين التى تحكمها والهدف الـــذى تسعى إليه. [١]

ويرى "جورج دالتون" ان الجانب النظرى للأنثروبولوجيا الاقتصادية لم يزل فى بداية التكويـــن أو الصياغة المنظمة "Systematic Formulation" ويُعرف النظرية بأنها كلمة Word تستخدم لكـــى تمدنا بالمعرفة العميقة عن الأهمية الكامنة فى تعقيدات العالم الواقعى. كما يؤكـــد "دالتـــون" ان هنـــاك اختلاف وتنوع فى النظم الاقتصادية التى يدرسها الأنثروبولوجيون ويبدو هذا فى ثلاث نواحى:

١- تنوع جغرافى حيث تتركز الاقتصاديات فى أجزاء مختلفة من العالم بداية من أفريقيـــا وآســـيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط حتى بعض أجزاء من أوربا وأمريكا الشمالية.

٢- تنوع تاريخى حيث يهتم الأنثروبولوجيون بالتنظيم والأداء الاقتصادى لملايـــين مـــن النظـــم الاقتصادية فى العالم خلال فترات زمنية وتاريخية متباينة.

٣- تنوع تحليلى حيث تمتاز بعض الموضوعات والنظم الاقتصادية التى يدرسونها بالتنوع والتعقيد.

وبالرغم من هذا التنوع الجغرافى والتاريخى والتحليلى إلا ان هناك رغبة فى الوصول إلى نظريـــة عالمية Universal ومجموعة من المصطلحات والأفكار والتعميمات التى يمكن اســـتخدامها فى معالجـــة كافة المسائل المتعلقة بالنظم الاقتصادية فى كافة الفترات الزمنية. ويوضح "دالتون" متسائلاً هل هنـــاك نظرية عامة فى أى علم اجتماعى؟ ان هذا المطلب الراسخ والمتأصل للوصول إلى نظرية عالمية يعد عائقًـــا أمام صياغة نظرية عامة للأنثروبولوجيا الاقتصادية. [٢]

ويعدد لنا "دالتون" أسباب عدم وجود نظرية متكاملة فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية فى:

١- ان اهتمام الأنثروبولوجيين بتنظيمات القرابة والسياسة يفوق كثـــيرًا اهتمامـــهم بـــالتنظيم والأداء الاقتصادى فى المجتمعات التى يدرسونها. كما انه من بين الأنثروبولوجين نجد اثنين فقط ممن لديـــهم كتابات كثيرة فى مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية هما "مالينوفسكى" ، "ريموند فـــيرث" كمـــا ان هناك قلة من العلماء الذين كتبوا بإسهاب فى النواحى النظرية منهم:

سيريل بيلشو	C. Belshaw	بول بوهانان	Paul Bohannan
مارى دوجلاس	M. Douglas	كليفورد جيرتز	C. Geertz
جودلييز	M. Godlier	هيرسكوفيتس	M. Herskovits
سدنى منتز	S. Mintz	مانج ناش	M. Nash
مارشال ساهلتز	M. Sahlins	ريتشارد ساليسبرى	R. Salisbury

---

[١] عادل حنيش، مصطفى شيحة، مبادئ علم الاقتصاد للاجتماعيين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص٤، ٥.

[2] Dalton G., Studies in Economic Anthropology, p. 8.

٢- ان فهم الأنثروبولوجيين للتنظيم الاقتصادى والنظرية الاقتصادية للرأسمالية الصناعية أقل كثيرًا من فهمهم للسياسة والقرابة والدين فى أوربا وأمريكا والنظريات التى تفسرهم، كما ان بعض الأنثروبولوجيين لم يتفهموا ان الاقتصاد التقليدى - وهو أكثر العلوم الاجتماعية تجريدًا واعتمادًا على الرياضيات - لا يتعامل مع ما يقصده الأنثروبولوجيون بالسلوك البشرى، كما ان مفاهيم علم الاقتصاد التقليدى لا تعد مثمرة إذا ما طبقت خارج أنساق السوق. ويؤكد ان رجل الاقتصاد عندما يدرس الاقتصاد غير السوقى فإنه يتخلى عن معظم ما تعلمه ويطبق أساليب البحث الأنثروبولوجى.

٣- لم يهتم الاقتصاديون بالمجتمعات أو الاقتصاديات الريفية والبدائية، وحتى وقت قريب كانوا يهتمون بنمط واحد من الاقتصاد وهو الرأسمالية الصناعية.

٤- لقد أدى تعرض المجتمعات المحلية التى يدرسها الأنثروبولوجيون لدرجات مختلفة من التغير الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والتكنولوجى إلى تحول فى بؤرة اهتمام الأنثروبولوجيا حيث اتسع مجال الاهتمام، فقد كان الاهتمام الأول مركزًا على التنظيم والوظيفة الخاصة بالاقتصاد، وارتباطه بالعلاقات الاجتماعية عند نقطة زمنية معينة أو تحت ظروف التغير البطئ، أما الاهتمام الحديث فقد امتد إلى التحديث Modernization. [١]

وبالرغم من هذه الصعوبات فان الأنثروبولوجى الاقتصادى يجد أمامه اثنين من الهياكل الجاهزة للنظرية الاقتصادية بما تتضمنه من مفاهيم وأفكار Leading Ideas ومصطلحات وتعميمات تم وضعها لتحليل الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية هما:

١- النظرية الاقتصادية التقليدية.

٢- النظرية الماركسية.

وهنا يجد الأنثروبولوجى مشكلة تتمثل فى مدى إمكانية استعارة هذه المفاهيم والأفكار المرتبطة بالنظرية الاقتصادية التقليدية أو ابتكار مجموعة خاصة من المفاهيم التى تختلف عن مفاهيم كلتا النظريتين أو ان يستخدم خليط يتكون من مبادئ النظريتين التقليدية والماركسية من ناحية بجانب مجموعة من المفاهيم الخاصة بالاقتصاديات البدائية والريفية. [٢]

وفى هذا الصدد ثار الكثير من الحوار والجدل وانقسم العلماء فى ذلك إلى فرق عدة ذات آراء وأفكار ومبررات متباينة، طبقًا للخلفية العلمية والنظرية لهؤلاء العلماء ولكن هل أتى هذا الجدل بالثمار المرجوة وتم الاتفاق على نظرية عالمية تصلح لدراسة كافة الاقتصاديات خاصة فى ظل ظروف التغير المستمر والذى تزداد سرعته يومًا بعد آخر هذا ما سنعلمه فى نهاية هذا الفصل ولكن يجدر بنا الان إلقاء

---

[1] Dalton G., "Theoretical Issues in Economic Anthropology," In; Economic Development and Social Change, The Natural History press, New York, 1971, p.179: 181.

[2] Ibid, p.182.

بعض الضوء على النظرية الاقتصادية التقليدية، وكيف بدأت وما هى مبادئها التى يختلفون على مدى صلاحيتها للتطبيق فى الدراسات الأنثروبولوجية الاقتصادية.

ان بداية النظرية الاقتصادية الغربية تعود عمومًا إلى كتاب "آدم سميث" "ثروة الأمم" (١٧٧٦) وفكرته الرئيسية عن "اليد الخفية فى السوق"، وان السعى للغايات الخاصة يكون فى صالح الخير العام، وتعد هذه الفكرة الأخلاقية شيئًا جوهريًا لعلم الكونيات الغربى منذ القرن الثامن عشر وهو الفترة التى عاش فيها "سميث"، ويرى علم الكونيات هذا ان الإنسان مخلوق دائم الاحتياجات تحفزه الندرة، والذات عنده سابقة على ما هو اجتماعى، ويتجه سلوكه دومًا إلى الإشباع الذاتى عن طريق السعى إلى المتعة وتجنب الألم وهذه الأعمال الذاتية تؤلف "كلاً" شاملاً غير منظور يتسم بالخير بفضل العناية الإلهية، وعند نهاية القرن التاسع عشر ظهرت النظرية الكلاسيكية الجديدة التى ركزت على الفرد واعتبرته فاعلاً عقلانيًا يحدد أهدافه على أساس متطلباته ثم يسلك أفضل الطرق لتحقيق الأهداف بالموازنة بين البدائل المتاحة، وبناء على ذلك يوزع الإنسان العقلانى موارده المحدودة، وهذه النظرة العقلانية لفاعل يتصرف بعقله وجسمه إنما هى نظرة ديكارتية، كما أنها جوهرية لنظرية المعرفة عند الغرب خاصة أثناء القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وعلى ذلك فالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة تستمد أصولها من علم الكونيات والأخلاقيات ونظرية المعرفة الغربية ويبدو تأثيرها فى النواحى المنهجية وهى تمدنا بمجموعة من المفاهيم المنطقية التى تساعدنا فى الفهم والتفسير والتنبؤ بكل من السلوكيات الاقتصادية للفرد، بل وعمل الاقتصاد ككل. [١]

ولقد كانت النظرية الاقتصادية التقليدية تقوم على افتراض "الإنسان الاقتصادى" Homo Economieus وهو كائن يسعى بعقله وفطرته لخير نفسه، وقد أراد "آدم سميث" Adam Smith ان يبنى جميع العلاقات الاقتصادية على فكرة الغريزة المتأصلة فى الإنسان وهى الغريزة التى تجعل منه "رجلاً اقتصاديًا" يتجه سلوكه دائمًا نحو البحث عن المنفعة الشخصية. [٢]

وقد وجه النقد إلى "آدم سميث" والاقتصاديين التقليديين على أساس أنهم أعطوا صورة مشوهة للطبيعة الإنسانية وركزوا على البواعث الدنيئة وتجاهلوا ما قد يحرك السلوك الإنسانى من قيم عليا، وأنهم افترضوا فى الإنسان درجة من الرشاد مبالغ فيها ومنافيًا للواقع. [٣]

وتعد النظريات الاقتصادية الكلاسيكية انعكاسًا لواقع أو وسط اقتصادى واجتماعى معين عاش فيه رجال الاقتصاد الكلاسيكيون. وإذا نظرنا إلى قانون العرض والطلب وهو أحد الدعائم التى تقوم عليها تلك النظريات وجدنا أنه يتطلب لسريانه وجود نظام الملكية الفردية المطلقة والحرية المطلقة فى

---

[١] توريت بيرد- دافيد، اقتصاديات. منظور اقتصادى ثقافى، ص ص ٢٧، ٢٨.

[٢] فاروق العادلى، الأنثروبولوجيا الاقتصادية والسياسية، ص٢٨.

[٣] جلال أمين، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٥، ص٧٦.

تنازل المالك عما يملك، ونظام التعاقد الحر فى التبادل، فإذا وجدنا نظام اجتماعى آخر يسمح بتدخل الدولة والحد من الملكية وتوجيه الاقتصاد استحال سريان هذا القانون وأصبح دوره ضئيلاً لا يعتد به إذ ان هذا القانون يفترض فى الواقع سوقًا حرة تمامًا. (١)

ويذكر "دالتون" عن نشأة النظرية الاقتصادية سواء بمنهجها أو مضمونها أنها تكونت فى شكلها الأخير نتيجة لتوفر مظهرين من المظاهر المميزة للقرن التاسع عشر وبخاصة فى بريطانيا وهما:

١- حركة التصنيع.

٢- حركة تطور نظام السوق بمعناه الصحيح حيث أصبح التبادل عن طريق السوق مبدأً من أهم مبادئ التكامل الاقتصادى الواسع. (٢)

ويمكن تعريف النظرية الاقتصادية بأنها بناء تحليلى مجرد منفصل عن الواقع تتكون من مجموعة من المبادئ التى بناها علماء الاقتصاد على أساس من المنطق والملاحظة، وهى تمد الاقتصادى بما يحتاج إليه من عدد وآلات يحلل بها الظواهر الاقتصادية، وهى ليست نظرية واحدة بل مجموعة من النظريات تتعلق بالمشكلة الاقتصادية المتمثلة فى محاولة الإنسان إشباع حاجاته المتعددة باستخدام موارد محدودة والمشكلة الاقتصادية تشتمل على عدة مشكلات منها مشكلة (الإنتاج- التوزيع- التوازن الاقتصادى)، وقد ظهرت مجموعة نظريات تعنى بهذه المشكلات الجزئية المنبثقة عن المشكلة الاقتصادية وتوضح العلاقات بين كافة المتغيرات، ومن ثم فان مجموع هذه النظريات الجزئية كون ما يسمى بالنظرية الاقتصادية. وفى ضوء ما سبق فان هناك ثلاث عناصر أدت إلى ظهور النظرية الاقتصادية وهى:

١- وجود حاجات غير مشبعة.

٢- وجود موارد محدودة.

٣- ضرورة المفاضلة بين البدائل المتاحة التى يمكن عن طريقها إشباع الحاجات المتعددة. (٣)

أهداف النظرية الاقتصادية:

تهدف النظرية الاقتصادية إلى شرح وتفسير "المعرفة العلمية" المرتبطة بالظاهرة الاقتصادية، والظاهرة الاقتصادية هى فى مضمونها ظاهرة اجتماعية تتناول جانبًا خاصًا من حياة الإنسان وعلاقاته مع الطبيعة أو مع مثيله من الناس، فهى لا تهتم بالعادات أو التقاليد أو نظم الأسرة وغيرها مما تهتم بالظاهرة الاجتماعية، كما لا تهتم بالقيم والمعارف كما فى الظاهرة الثقافية، لكنها تتناول الجانب المادى من حياته، أى ما يتعلق بالإنتاج والتوزيع وما يرتبط بهما من أنشطة وعلاقات وعمليات. (٤)

---

(١) السيد محمد بدوى، علم الاجتماع الاقتصادى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص٣٥.

(٢) محمد غنيم، سوق الخواجات بمدينة المنصورة: دراسة فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية، إصدارات التراث الشعبى بمحافظة الدقهلية، ١٩٩٧، ص٨.

(٣) عبد الله غانم، التبادل وعمليات الاستثمار والادخار، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص٨٢٧.

(٤) عادل حشيش ومصطفى شيحة، مبادئ علم الاقتصاد للاجتماعيين، ص٦.

هذا والعلاقات التى يمكن استنتاجها من التحليل الاقتصادى يطلق عليها "المبادئ الاقتصادية" Economic Principles وهذه المبادئ هى ببساطة تلك التعميمات المعبرة عن سلوك مختلف الوحدات والمتغيرات فى المجال الاقتصادى وتنقسم هذه المبادئ إلى قسمين تحليلية وإمبريقية، والمبادئ الإمبيريقية هى التى تقرر العلاقات بين بيانات اقتصادية واقعية، وتتحدد مدى صلاحية المبدأ الإمبريقى فى مجال التطبيق بمدى التوافق بين الفروض التى بنى عليها المبدأ، والواقع المدروس. أما المبادئ التحليلية فإنها تنساب مع مجموعة من الافتراضات التى تضعها النظرية الاقتصادية وتتحدد صحة هذه المبادئ باتساقها مع الفروض التى هى استنتاجات منطقية للنظرية الاقتصادية. ومن هذه الفروض نذكر فرض الرشد ويرتبط به فرض التعظيم وفكرة الحل الأمثل، وهناك فرض الندرة وأخيرًا التوازن التلقائى ويتحقق من خلال الأسواق. (١)

لقد ثار جدل ضخم بين علماء الاقتصاد من ناحية، والماديين من ناحية أخرى حول دور النظرية الاقتصادية الكلاسيكية خارج المجتمعات الغربية، فالنظرية الاقتصادية الحالية تستند استنادًا كليًا إلى حالة خاصة هى الاقتصاد الصناعى الغربى، وتلح الدراسات الاقتصادية الحديثة على ضرورة وجود نظرية ذات طبيعة خاصة – على حد قول "ريموند فيرث" – تصلح لدراسة الأنشطة الاقتصادية فى المجتمعات البسيطة المتجانسة، سواء كانت جماعات بدائية أو مجتمعات قروية صغيرة وهذا يرجع إلى ان النظرية الاقتصادية الحديثة ومفاهيمها المعقدة لا تنطوى على أية فائدة فى هذا الصدد، نظرًا لإغفالها العديد من المتغيرات السوسيولوجية المرتبطة بالنشاط الاقتصادى. (٢)

ان الباحث فى النظرية وتاريخها وتطورها فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية يجد أمامه الاتجاهات النظرية التالية:

١- الاتجاه التطورى وهو الاتجاه الذى يتبنى النظرية التطورية.

٢- الاتجاه الصورى أو اتجاه مدرسة التحليل الاقتصادى الذى يتبنى النظرية الاقتصادية الرأسمالية الغربية.

٣- اتجاه نظرية التبادل الاجتماعى.

٤- الاتجاه الواقعى الذى يتبنى النظرية الواقعية.

٥- الاتجاه الذى يجمع بين النظرية الرأسمالية الغربية والاشتراكية من ناحية، وسمات المجتمع الريفى والبدائى من ناحية أخرى. (٣)

لقد ارتبط البحث فى الاتجاهات النظرية فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية بموقف العلماء – سواء من الأنثروبولوجيين، أو علماء الاقتصاد الذين تحولوا للأنثروبولوجيا- من النظرية الاقتصادية وعلى

---

(١) عبد الله غانم، المرجع السابق، ص٩: ١١.

(٢) فاروق العادلى، م. س، ص٩، ١٠.

(٣) عبد الله عانم، النظرية فى علم الإنسان الاقتصادى، ص ٦٣: ٦٤.

ذلك فباستثناء الاتجاه التطورى ترتبط كافة الاتجاهات النظرية فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية بموقف محدد من النظرية الاقتصادية الغربية سواء أكان بالرفض التام أو القبول التام لهذه النظرية بكل ما تنطوى عليه من مبادئ تحليلية وفروض، أو الوقوف موقفًا وسطًا بمعنى القول بصلاحية هذه النظرية لدراسة بعض جوانب الاقتصاد دون غيرها. وبمعنى آخر فان الباحث فى الاتجاهات النظرية يجد نفسه أمام ثلاث فرق نظرية مختلفة يمثل كل فريق اتجاهًا نظريًا واضحًا وهذه الاتجاهات هى:

أ. الاتجاه الصورى وخير من عبر عنه "ملفيل هيرسكوفيتس"، "إدوارد لكلير" و"هارولد شنايدر"، "سكوت كوك".

ب. الاتجاه الواقعى ويمثله "مالينوفسكى"، "كارل بولانى"، "جورج دالتون"

ج. الاتجاه الاجتماعى أو اتجاه مدرسة التبادل الاجتماعى ويمثله "ريموند فيرث"، "مانتج ناش"، "وليام هافيلاند".

وسوف تتناول الباحثة هذه الاتجاهات بالعرض والنقد والتحليل مع توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينهم.

أولاً: الاتجاه الصورى Formal Approach

وهو الاتجاه الذى يتبنى النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادى ويقبلهما قبولاً تامًا ويسلم بان النظرية الاقتصادية صالحة للتطبيق فى كل المجتمعات بغض النظر عن مستواها الثقافى ووضعها الحضارى. وترجع تسمية هذا الاتجاه بالصورى نظرًا لمحاولة أخذ هيكل محدد هو هيكل النظرية الاقتصادية بما بنى عليه من فروض ومبادئ ومحاولة تطويع الواقع الاجتماعى لهذا الهيكل الصورى فى عملية التحليل حيث ان الباحث الصورى يعتنق صورة أو هيكل فكرى مسبق يحتكم إليه فى تفسير ما يرى من حقائق بغض النظر عن سياقها الاجتماعى.والاتجاه الصورى هو اتجاه يتجاهل الجوانب الاجتماعية للظاهرة الاقتصادية ويفرغها من مضمونها، كما أنه اتجاه علماء الاقتصاد بوجه عام لكنه ألقى بظلاله على الأنثروبولوجيين بحيث تحول بعضهم إليه فى تحليل الظاهرة الاقتصادية. [١]

يعالج الاتجاه الصورى فى الأنثروبولوجيا الأنساق الاقتصادية للجماعات الريفية والبسيطة كما لو كانت تعمل طبقًا لنفس المبادئ الأساسية التى تعمل فى ضوئها الأنساق الاقتصادية الأوروبية والأمريكية. Euro American Systems. ويؤكد الصوروبون ان هناك اختلافًا بين الشعوب حول التأكيد على بعض المفاهيم الاقتصادية الأوروأمريكية بسبب التغيرات الناتجة عن قيم التمركز السلالى أو العرقى التى تحكم سلوك الجماعات البسيطة، ورغم ذلك فهم يعتقدون ان هناك عددًا من المبادئ السلوكية تحكم كافة النظم الاقتصادية رغم هذه الاختلافات والبعض أكد ان هذه الاختلافات بين الشعوب الأوروأمريكية والبسيطة ليست عميقة كما يذهب البعض من المعارضين للاتجاه الصورى. [٢]

---

[١] عبد الله غانم، مرجع سابق، ص ص ١٠٣، ١٠٤، ١٧١.

[2] Tylor, Robert B., Introduction to Cultural Anthropology, Allyn and Bacon, INC, U.S.A, 1973, p.205, 206.

وفى الأنثروبولوجيا الاقتصادية هناك من يزعم ان مفاهيم ومصطلحات النظرية الاقتصادية التقليدية (العمليات الاقتصادية) وما بها من عوامل التعظيم، الندرة، العرض، الطلب، ...إلخ). صالحة للتطبيق على الاقتصاديات البدائية والريفية التى يدرسها الأنثروبولوجيون حيث ان هناك تشابهات أساسية بين الاقتصاديات البدائية والريفية، وبين الرأسمالية الصناعية التى تجعل من الممكن الوصول إلى نظرية اقتصادية عالمية وعلى ذلك فلابد ان يكون الأنثروبولوجى على دراية أكبر بمبادئ الاقتصاد التقليدى حتى يصبح قادراً على وضع نفس التساؤلات عن الأداء الاقتصادى، وتطبيق المقاييس الكمية كلما أمكن ذلك. (١)

وتعتنق المجموعة الصورية Formalists فكرة عمومية تطبيق مفاهيم النظرية الاقتصادية التى يمكن دمجها فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية واستخدامها فى تحليل المادة الإمبريقية المتوفرة عن الاقتصاديات البدائية والريفية، كما يستخدمون الأفكار الأولية لعلم الاقتصاد كوسيلة لتحليل كافة الاقتصاديات. كما ترى الجماعة الصورية كذلك إمكانية تفسير أى تبادل سوسيو اقتصادى (بوتلاش- كولا- مهر العروس) فى ضوء مصطلحات السوق، مؤكدين بشدة على فائدة ذلك. وهم يصفون "البوتلاش" كاستثمار يدر عائدًا ١٠٠% وان المهر ثمن يدفعه الشخص مقابل الخدمات الجنسية والعائلية وان هذه المبادلات تماثل التبادلات التجارية المعتادة فى الاقتصاد الغربى. (٢)

وقد تبين ان الجماعة الصورية تبنى آرائها استناداً إلى الرأى القائل بالتشابه بين الاقتصاديات التقليدية (بدائية- ريفية) والغربية أو بمعنى آخر ان الاختلافات بينهما طفيفة لا تصل لمستوى الاختلاف الجوهرى ويعتبرون المجتمعات البدائية هى البداية الأولى للمجتمعات الغربية ومن ثم فالاختلاف بينهما فى الدرجة لا فى النوع، وعلى ذلك فإنه بتطور المجتمعات التقليدية وتعرضها لعمليات التنمية فإنها سوف تصبح فى مركز المجتمعات الغربية وتمتاز بنفس خصائصها. يشير "دالتون" إلى الاتجاه الصورى أو ما أسماه (المدخل الاقتصادى) بأنه هو ذلك الاتجاه الذى فصل الاقتصاد عن المجتمع وخلق هيكلاً من التحليل النظرى للسوق الصناعية، وقد بنى على افتراضات عديدة منها ندرة الموارد ومن ثم ضرورة السعى للحصول على المنفعة المادية، وأدى ذلك إلى إطلاق تعميمات عن طبيعة الإنسان ووضعه فى المجتمع، منها ان الحاجات المادية للإنسان غير محدودة وإزاء ذلك فان القيام بأخذ التدابير الاقتصادية Economizing هى النتيجة العقلية والمنطقية فى عملية المفاضلة بين البدائل عند استخدام الموارد. (٣)

ان الافتراضات التى وضعها "هيرسكوفيتس" M. J. Herskovits فى دراسته التى تحمل عنوان

---

(1)Dalton G., "Theoretical Issues in Economic Anthropology", p. 183

(2)Ibid, p.184,185.

(٣) عبد الله غانم، التبادل وعمليات الاستثمار والادخار، ص٣١.

"Before The Machine" تعد محاولة لتطبيق النظرية الاقتصادية الحديثة فى دراسة كافة الثقافات،وهو يفترض ان القيمة تتحدد من خلال الندرة، ومستويات المهارة، واستخدام مفاهيم العرض والطلب، والسعر، ورأس المال، وغيرها من المصطلحات التى تعد بمثابة أدوات للبحث الاقتصادى.[١]

ويوضح "هيرسكوفيتس" فى دراسته السابق الإشارة إليها الاختلافات فى التنظيم الاقتصادى بين ما يسميه "Machine and Non Machine Cultures" ، وهو يؤكد على نقطة هامة هى ان هذه الاختلافات كمية وليست كيفية، وان النظم الأساسية فى الاقتصاد الحديث يمكن ان نلمسها فى الثقافات البسيطة فى بدايتها أو فى مرحلتها الأولى. وقد أوضح "هيرسكوفيتس" الاختلافات بين نمطى المجتمعات من خلال تركيزه على دور الآلة فى إحداث التغير حيث يرى ان للآلة تأثير كبير فى حياتنا، وان للعوامل الاقتصادية دورًا بالغ التأثير فى العناصر الغير اقتصادية فى الثقافة، كما ان العلاقة بين التكنولوجيا الآلية والتنظيم النقدى أصبحت أكثر وضوحًا حيث أدى التطور التكنولوجى إلى بروز ظواهر اقتصادية خاصة كالبطالة التى صاحبت التقدم التكنولوجى والناشئة عن الإنتاج المتزايد الناتج عن استخدام الآلة.[٢]

وقد وجد هذا الاتجاه معارضة حادة من العالم الاقتصادى "كارل بولانى" فى نهاية عام ١٩٥٠ حيث يؤكد ان الأنساق الاقتصادية الغربية تختلف تمامًا عن الأنساق الاقتصادية لدى الشعوب الأمية وعلى ذلك فمن الضرورى ان نتجنب استخدام نفس المفاهيم فى تحليل هذين النوعين من النظم الغربية والبسيطة. وقد لاقى هذا الاتجاه تأييدًا من قبل بعض العلماء الذين قاموا بتطويره وأطلق عليهم Substantivists وقد ركزوا على فكرة وهى ان الأنساق الاقتصادية الغربية يحكمها مبدأ السوق الذى أكدوا على عدم وجوده فى الثقافات غير المتعلمة أو الأمية.[٣]

ثانيًا: الاتجاه الواقعى Substantive Approach

لقد ذهب "مالينوفسكى" منذ نحو أربعين عامًا إلى ان النظرية الاقتصادية الصورية لا تشتمل إلا على القليل الذى يمكن ان تقدمه للأنثروبولوجى رغم اهتمامه بالمشكلات الاقتصادية للشعوب غير الصناعية وخلال هذه الفترة ذهب "فرانك نايت" "Knight" – وهو عالم اقتصاد بارز– إلى ان دراسة المجتمعات الصغيرة لا ترتبط سوى ارتباط ضئيل (ان لم تكن ترتبط على الإطلاق) بالاقتصاد. على حين نجد الأنثروبولوجى "هيرسكوفيتس" يعترف بان معظم الأنثروبولوجيين ليسوا على دراية كافية بالنظرية الاقتصادية على النحو الذى يمكنهم من الإفادة منها بطريقة سليمة. أما "فيرث" فيرى ان المبادئ

---

[1]Polanyi, K., "Anthropology and Economic Theory" In; Fried, M. H., (ed.), Readings in Anthropology, Thomas y. Crowell Co., Second Edition, Vol 2, N.Y, 1968, p.215.

[2]M.J. Herskovits, "Before The Machine" In; Fried, M. H., (ed.), Readings in Anthropology, Thomas Crowell Co., Vol., 2, N.Y, 1968, p.203, 205, 206.

[3]Tylor Robert B., Introduction to Cultural Anthropology, p.205.

الأساسية لعلم الاقتصاد يمكن ان تنطبق انطباقًا عامًا على المجتمعات البسيطة وان كان يتعين اختبار كثير من افتراضات هذا العلم. (١)

لقد عارض أحد الاقتصاديين وهو "كارل بولانى" "K. Polanyi" هذا الرأى القائل بإمكانية تطبيق النظرية الاقتصادية الحديثة فى دراسة كافة أنواع الاقتصاد فى عمومها، وقد جذب هذا الرأى اهتمام علماء الأنثروبولوجيا من أمثال "بول بوهانان" Paul Bohannan و"جورج دالتون".

ويرى "بولانى" ان النظرية الاقتصادية الحديثة قد صممت لتحليل الأنساق التى تتحدد القيم فيها من خلال اقتصاد السوق، وفى مقابل ذلك يؤكد ان الثقافات البدائية والمجتمعات الكلاسيكية القديمة لم تعرف نظم التبادل السوقى ولم تعمل طبقًا له، كما يرى ان النظام الاقتصادى يتضمن ثلاثة أنماط رئيسية، فبجانب اقتصاد السوق هناك الاقتصاد القائم على التبادل التناوبى"Reciprocal Economy"، والاقتصاد القائم على تبادل إعادة التوزيع Redistributive Economy. وقد عبر "كارل بولانى" عن اتجاهه المعارض وملابسات هذا الاتجاه فى مقال له بعنوان "الأنثروبولوجيا والنظرية الاقتصادية" Anthropology and Economic Theory وفيه تعرض لمعانى الاقتصاد (صورى- واقعى)، كما تعرض لتصنيف الاقتصاديات الامبريقية فى الماضى والحاضر ثم التجارة والنقود ونظم التبادل السوقى. وهو يرى أنه عند دراسة الاقتصاديات البدائية والإقطاعية أو الاشتراكية نواجه بمشكلة تواجه العلوم الإنسانية وهى إنشاء إطار مرجعى لمعالجة المسائل الاقتصادية، حيث ان العلوم الإنسانية كانت تعانى من القيود التى فرضها الوضع التقليدى لعلم الاقتصاد. وهو يرى ان علم الاقتصاد تشكل فى ظل نظام السوق، وأنه من المؤكد ان مصطلحاته كانت واقعية إلى حد ما، لكن الأنثروبولوجى والسوسيولوجى والمؤرخ حينما يدرس كل منهم الاقتصاد فى مكان ما فإنهم يجدون نظمًا أخرى مختلفة علاوة على نظام السوق، ومن ثم يركز "بولانى" على ضرورة تطبيق الاتجاه الواقعى فى تصنيف الاقتصاديات وفى دراسة التجارة والنقود والنظم الاقتصادية. (٢)

ولقد اهم "بولانى" سابقيه من أمثال "هيرسكوفيتس" و"ريموندفيرث" بأنهم استخدموا نظريات علم الاقتصاد التقليدى فى دراسة المجتمعات البدائية مؤكدًا ان اختلاف طبيعة المجتمعين جعلنا فى حاجة ماسة لنوع مغاير من النظرية الاقتصادية خاصة بعد ان أصبح معروفًا ان النظريات التقليدية ليست كافية لفهم الاقتصاد الصناعى المعقد. (٣)

---

(١) محمد الجوهرى، الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية، ص١٦٠.

(2)Polanyi, K., Ibid., pp.216, 218.

(٣) فاروق مصطفى اسماعيل، إثنوجرافيا الأنقسنا، دار النشر الجامعى، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص٧٨.

openkanar.com

وعلى ذلك فقد أنهى فى مقاله السابق الإشارة إليه بان العلاقة بين الاقتصاد الصورى والاقتصاد البشرى علاقة عرضية، وأنه خارج نطاق نظام السوق يفقد التحليل الاقتصادى صلاحيته للتطبيق كمنهج يرتبط بنمط اقتصاد محدد ألا وهو اقتصاد السوق. (١)

لقد تبنى "دالتون" آراء "بولانى" حيث أكد على التفرقة بين معنى الاقتصاد الواقعى والصورى إلا ان "بولانى" قد تميز عن "دالتون" فى أنه قد أوضح طريقة الدراسة الواقعية وكيفية استخدام المدخل الواقعى فى دراسة العمليات الاقتصادية، بينما ركز "دالتون" على إظهار عدم ملاءمة النظرية الاقتصادية خارج المجتمعات الرأسمالية. (٢)

ويرى "دالتون" ان مبادئ الاقتصاد التقليدى تناسب القطاعات التجارية للتنظيم الاقتصادى الريفى حيث يكون الاعتماد على الأرض، أجر العمل، البيع فى السوق له أهمية خاصة كما تفيد مبادئ الاقتصاد التقليدى فى قياس الأداء الاقتصادى (كميات ومكونات الإنتاج) لأى اقتصاد سواء بدائى- ريفى- رأسمالى صناعى، شيوعى صناعى، أما بالنسبة للتنظيم الاقتصادى البدائى والغربى فالاختلافات بينهما هائلة للغاية لذلك تبدو الحاجة ضرورية إلى مجموعة من المفاهيم والأفكار والمصطلحات لتحليل اقتصاديات الكفاف، نظرًا لان التنظيم الاجتماعى، والثقافة يؤثران على الأداء والتنظيم الاقتصادى خاصة فى الأنساق التى لا تعتمد على السوق، وعلى ذلك يمكن فهم العلاقات الاقتصادية فقط كجزء من العلاقات الاجتماعية، وتتعامل الأنثروبولوجيا الاقتصادية أولاً مع المظاهر الاقتصادية للعلاقات الاجتماعية بين الأشخاص. وقد قدم كل من "دالتون"، و"بولانى" و"نيل" و"فوسفيلد" وصفًا للخصائص البارزة للرأسمالية الصناعية والنظرية الاقتصادية، وذلك لتزويدنا بقاعدة من المعلومات يمكن مقابلتها بخصائص الاقتصاديات التى تسمى بدائية، كما أوضحوا كيف ان أنماط التبادل سواء أكان وديًا أو تبادل إعادة توزيع تمثل مبادئ للتكامل. ويرى "دالتون" بالنسبة لموقف "بولانى" من النظرية الاقتصادية ان مفاهيم النظرية الاقتصادية تمدنا بآراء مفيدة إذا ما طبقت على الاقتصاد الغربى لان القواعد التنظيمية للتبادل السوقى واستخدام النقود والتكنولوجيا تقودنا إلى الأنشطة الخاصة بالسلوك الاقتصادى Economizing، Maximizing والتعظيم، أما توظيف هذه المصطلحات لتحليل القطاعات غير السوقية فى الاقتصاديات الريفية والبدائية يعد انحرافا يماثل استخدام مفاهيم المسيحية لتحليل الدين البدائى. (٣)

يذهب الواقعيون إلى ان الاقتصاد البدائى يختلف فى طبيعته عن اقتصاد السوق ويبدو ذلك فى النواحى التالية:

---

(1)Polanyi, K., Ibid, p.220.

(٢) عبد الله غانم، م.س، ص٣٣.

(3)Dalton, G. "Theoretical issues in Economic Anthropology". P. 184, 185.

أ. ان الاقتصاد البدائى موجه نحو احتياجات الإعاشة.

ب. نظام تبادل السلع قائم على نظامى المقايضة وإعادة التوزيع. الأول يتضمن تبادل نوعى للسلع والخدمات أو طبقًا للقيم التقليدية فى حالة اختلاف السلع. أما الثانى فهو يتضمن ميكانيزمات خاصة تضمن تحقيق المساواة فى نقل السلع من الأفراد والجماعات التى لديها فائض إلى تلك التى لا تمتلك والحيلولة دون تراكم السلع. وعلى النقيض من ذلك نجد أولئك الذين يؤكدون ان الاختلافات بينهما ليست فى النوع كما يذهب الواقعيون وإنما هى اختلافات فى الدرجة.

ج. عدم وجود الترشيد بمبادئ السوق وتحقيق أقصى ربح ممكن. وتبدو الأنشطة الاقتصادية فى مجتمعات الإعاشة كجزء متغلغل فى النسق الاجتماعى، كما تضم هذه الأنشطة نظامًا لتبادل الأخذ طبقًا لمعايير متكافئة، ويخضع لتوجيه كرم الضيافة، كما توجد علاقات تعاونية تحول دون العداوات وتدعم التضامن. وعلى النقيض فان اقتصاد السوق يتضمن المساومة للوصول إلى سعر مناسب تدعمه الرغبة فى تحقيق ربح شخصى ومن ثم ينتشر التناقض والقلق والعداوة. (١)

يوضح "هارولد شنايدر" العلاقة بين النظرية الوظيفية والمدخل أو الاتجاه الواقعى بقوله: «ان القارئ للوظيفية فى الأنثروبولوجيا الأمريكية وللبنائية الوظيفية فى الأنثروبولوجيا البريطانية يجد تشابهًا بين الوظيفية والمدخل الواقعى، حيث تتميز كل من الوظيفية والواقعية بالنظرة الثابتة Static والاعتماد الذاتى Self Supporting والنظرة المغلقة Closed Angle، كما ان كلا النظرتين تركزان على كيفية مساندة المجتمعات لذاتها وحفاظها عليها، والتأكيد على ان مختلف عناصر النظام تعمل بغرض المحافظة عليه، وحيث ان أغلبية الأنثروبولوجيين وظيفيون بدرجة أو بأخرى فان المدخل الواقعى الذى قال به "كارل بولانى" مخترع لفظة "المعنى الواقعى" وزعيم الواقعيين وجد قبولاً عامًا عند هؤلاء الأنثروبولوجيين لان ما قاله يساير مواقفهم». (٢)

يعد عالم الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكى "روبرت برنت تيلور" من أنصار الاتجاه الواقعى فى الأنثروبولوجيا وهو يؤكد - موضحًا موقف المدرسة الأمريكية- اتفاق الأنثروبولوجيون على ان النظم الاقتصادية الرأسمالية الأمريكية والصناعية الأخرى تعد بمثابة نظم سوق وأنها تختلف عن النظم الأخرى فى المجتمعات التى لا تعتمد على السوق وهى المجتمعات الأمية. وان الاقتصاد ككل يتعامل من خلال مبدأ السوق، والخاصية الأساسية للثقافة الأمريكية تتمثل فى ان النظام الاقتصادى يعتمد على التكنولوجيا الآلية ذات الكفاءة العالية فى إدخال التعديلات على المواد الخام ولكنها ذات تكلفة عالية من ثم فهى لا تستخدم إلا إذا كان العائد منها مساوى لتكلفة الاستخدام. وهنا فالعائد لا يكون مناسبًا ما لم يتوفر عدد كافٍ من المستهلكين الراغبين فى الحصول على السلعة التى تنتج بواسطة الآلات. (٣)

---

(١) محمد الجوهرى، م. سابق، ص ص ١٦١، ١٦٢.

(٢) عبد الله غانم، التبادل وعمليات الاستثمار والادخار، ص١٨.

(3) Tylor, Robert B., Ibid., p. 239.

التناقض فى الدراسات الحديثة لأصحاب الاتجاه الواقعى

لقد أوضح "بول بوهانان" Paul Bohannan و"جورج دالتون" فى مقدمة كتابهما عن الأسواق فى أفريقيا Markets in Africa – وهما من علماء الأنثروبولوجيا البارزين الذين اتخذوا من كتابات "كارل بولانى" نقطة تحول نظرية هامة – أنهم حين قاموا بتطبيق الآنماط الاقتصادية التى صاغها "بولانى" من خلال دراسته للاقتصاديات القديمة فى دراسة لهما فى ثمانى مجتمعات معاصرة فى أفريقيا وجدوا ان هناك اختلافًا بين الآنماط التى ذكرها "بولانى" وبين ما وجدوه حيث ان الآنشطة الاقتصادية التى درسوها فى أفريقيا تنظم بواسطة مبدأ السوق، كما تعتمد على تبادل إعادة التوزيع والتبادل الودى كما تمتاز الاقتصاديات هناك بأنها متعددة المراكز Multi Centric وهى فى طريقها لكى تصبح ذات مركز واحد. وعلى ذلك فهناك تغير مستمر فى النواحى الاقتصادية بحيث ان الاقتصاديات الإفريقية سوف تصبح مثل الاقتصاديات الغربية، وذلك لاتساع وامتداد الأجزاء أو المناطق التى يحكمها مبدأ السوق. وهذا الاتجاه الذى أوضحه المؤلفان بإيجاز بالنسبة لإفريقيا يعد عملية عالمية ذات تشعبات وتفرعات واسعة.[1]

ومما سبق ترى الباحثة ان هذا التناقض الواضح فى الدراسات الحديثة التى قام بها الواقعيون أو أصحاب النوعية الاقتصادية والذى أوضحه لنا "سكوت كوك" وهو من الصوريين يؤكد آراء الجماعة الصورية وخاصة "هيرسكوفيتس" حينما يذكر ان الاختلافات بين الاقتصاديات البدائية والغربية هى اختلافات فى الدرجة وليست فى النوع. كما يؤكد ذلك اتجاه العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء نحو تطبيق مبادئ السوق وهذا يؤكد التغير المستمر الذى تتعرض له الاقتصاديات المختلفة والذى يبدو فى الاتجاه نحو الخصخصة كوسيلة للاتجاه نحو الاقتصاد الذى يعتمد على السوق ومبادئه ومفاهيمه المختلفة والتى تتمثل فى الترشيد وتعظيم الربح والمبادرة والمخاطرة.

"سكوت كوك" ونقد الاتجاه الواقعى

لقد تعرض الاتجاه الواقعى أو كما يسميه البعض اتجاه النوعية الاقتصادية إلى نقد مرير من جانب "سكوت كوك" الذى أوضح ان أصحاب هذا الاتجاه قد منحوا اقتصاد الإعاشة صورة مثالية رومانسية فى حين ربطوا اقتصاد السوق بعيوب ونقائص اجتماعية مختلفة. ولقد ذهب "كوك" إلى أنه لما كان أصحاب النوعية وأصحاب النظرية الاقتصادية الصورية قد تجاهلوا وجهات نظر بعضهم (بدلاً من الدخول فى المناقشة والجدل) فان كلاً منهم كان يتحدث عن موضوعات مختلفة، ولقد أوضح ان أصحاب النوعية الاقتصادية قد اضطروا إلى تعديل وجهات نظرهم بسبب وجود مجتمعات فلاحين بسيطة تلعب فيها مبادئ السوق دوراً واضحًا، على ان أصحاب النوعية الاقتصادية قد تناولوا هذه المشكلة بشكل عام وذلك بصياغة فئة وسيطة من مجتمعات الفلاحين تأثرت – بدرجات متفاوتة–

---

[1] Cook Scott, Op.Cit., P. 242.

بمؤثرات السوق. إلا ان ذلك لا يحل كل المعضلات وذلك لان الدراسات الجيدة التى تناولت اقتصاديات الإعاشة لم تتعرض إلا لتأثير خارجى ضئيل، وقد أوضحت ان مبادئ السوق تلعب فيها دوراً ملحوظًا. كذلك ذهب "كوك" إلى ان الغالبية العظمى من شعوب العالم التى تعيش خارج نطاق اقتصاديات السوق الصناعية تمثل مجتمعات فلاحين تؤدى وظيفتها طبقًا لمبادئ السوق. (١)

وقد أوضح "سكوت كوك" نقده ومبررات هذا النقد فى دراسة له بعنوان "The Obsolete Anti Market Mentality" وفيها يوضح ان المشكلة التى تواجه الأنثروبولوجيا الاقتصادية باعتبارها أحد المجالات الفرعية الهامة للبحث الأنثروبولوجى هى وجود فجوة واسعة تحول دون الاتصال بين المتخصصين فى هذا المجال، وأنه منذ ظهور كتابات "كارل بولانى" وما تبعه من علماء ظهر انقسام واضح بين الدارسين الذين أكدوا ان النظرية الاقتصادية الصورية صالحة لتطبيقها فى تحليل الاقتصاديات البدائية والريفية، وبين هؤلاء الذين يعتقدون أنها تصلح فقط بالنسبة للاقتصاديات الصناعية التى تعتمد على السوق وتحكمها الأسعار. وأنه قبل صدور كتاب "بولانى" عن "التجارة والسوق فى الإمبراطورية المبكرة" Trade and Markets in Early Empires كانت الأنثروبولوجيا تهتم بالنواحى السلوكية النظرية و لم تهتم بالسلع المادية والنواحى التكنولوجية، وكان الأغلبية من علمائها يعتقدون ان النظرية الاقتصادية الصورية يمكن ان تقدم إسهامًا للأنثروبولوجيا ولكن بعد صدور كتاب "بولانى" الذى يعد من أهم المؤلفات التى تمثل الاتجاه الواقعى انقسم الباحثون إلى فريقين منفصلين (صوريين، وواقعيين)، وإنه على الرغم من قيام عدد من العلماء من أمثال "سيمون روتنبرج" ، "إدوارد لكلير". "نيل سملسر" "روبرت بيرلنج" Simon Rottenberg, E. Leclair, Neil Smelser, Robbins Burling بمحاولات عديدة لإثارة النقاش الهادف مع الواقعيين من خلال عدد من المقالات فقد باءت هذه المحاولات بالفشل حيث إنها لم تحدث أى تحول فى الآراء الخاصة بكل فريق ومن ثم تميزت الأنثروبولوجيا الاقتصادية بالانقسام فى الحوار بين علمائها حيث ان أنصار الفريقين الرئيسيين مختلفون فى الآراء، كما ان كل فريق يعمل فى مجال منفصل عن الآخر. (٢)

ثالثًا: الاتجاه الأنثروبولوجى الاجتماعى

هو اتجاه معتدل بالنسبة للاتجاهين السابقين ويمثله من علماء الأنثروبولوجيا "ريموند فيرث" و"مانيج ناش"، ومن علماء الاجتماع "تالكوت بارسونز" و"نيل سملسر" وقد استخدم "فيرث" النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادى فى كتاباته العديدة عن صيادى الملايو، والتيكوبيا، وقد كتب عن عملية الاختيار وعن الهدية ودورها الاقتصادى ومشكلة القيمة، وظهر ذلك فى كتاباته عن النظام الاقتصادى الريفى فى معالجته لاقتصاد صيادى الملايو وفيها نجد ان موقف "فيرث" يعكس نظرته البنائية للنظام

---

(١) محمد الجوهرى، م. سابق، ص ١٦٢.

(2)Cook Scott, Ibid., p.240, 241.

الاجتماعى والنظرة إلى النظام الاقتصادى كشئ تابع للمجتمع. فحين درس الاقتصاد الريفى لصيادى الملايو وجد ان النمط الريفى هو أكثر الأشكال الاقتصادية شيوعًا فى العالم المعاصر، وهو نظام إنتاجى بسيط ذو تكنولوجيا محدودة، يستهلك الإنتاج محليًا كما أنه فى الوقت نفسه مرتبط بنسق معين لتكديس رأس المال والتسويق والتوزيع، وكلها تتم بالأجر، كما يرتبط الاقتصاد الريفى بنمط معين من أنماط البناء الاجتماعى، والعلاقات الاجتماعية، والعلاقات الاقتصادية هى علاقات شخصية تعتمد على المركز الاجتماعى، كما ان العمل يقدم كخدمة اجتماعية لا اقتصادية ومن ثم تحسب مكافأة العمل فى ضوء الحياة الاجتماعية لا فى ضوء الموقف الاقتصادى وحده، ومن ثم فالأهداف الاقتصادية تترجم فى شكل غايات أو أهداف اجتماعية.[١]

ويتفق "مانج ناش" مع "ريموند فيرث" فى موقفه من النظرية الاقتصادية حيث يرى صلاحيتها لتحليل بعض الجوانب فى النشاط الاقتصادى التقليدى استنادًا إلى الرأى القائل بان السمات السوسيوثقافية تؤثر على النشاط الاقتصادى وكذلك استنادًا إلى وجود بعض المجتمعات الريفية التى تتميز بخصائص تشبه خصائص المجتمع الغربى مثل الاعتماد على الأسواق والنقود وتراكم رأس المال، وان كان ذلك يتم فى حدود السياق الاجتماعى والبناء الاجتماعى الكلى للمجتمع وفى ذلك نجده يذكر أنه بين سكان مجتمع "تبوزتلان" Tepoztlan بالمكسيك نجد العديد من الأشخاص يتكسبون قوتهم عن طريق تقديم الخدمات للآخرين مقابل عائد نقدى. أى يبيعون عملهم مقابل أجر. وان استخدام رأس المال المتراكم يرتبط بالتنظيم أو البناء الكلى للوحدة الإنتاجية، وليس فقط بالبعد الاقتصادى. كما أنه يؤكد على الدور الذى يقوم به الغرباء فى التأثير على النشاط الاقتصادى وتوجيهه، فهم يأتون إلى المجتمعات تاركين مجتمعاتهم الأصلية من أجل العمل، فهم يقرضون الأموال ويجلبون السلع وهم بذلك يربطون المجتمعات التى يقيمون فيها بشبكة واسعة للتبادل وان كانوا لا يرتبطون بأهل المجتمع من الناحية الثقافية والأخلاقية مثل الصينيين فى جنوب شرق آسيا، واليهود فى وسط أوروبا وهنا فالسمات السوسيوثقافية تؤثر على النشاط الاقتصادى وتوجهه.[٢]

ويؤكد "ويليام هافيلاند" هذه الآراء حيث يرى إنه فى أى نسق اقتصادى لا يمكن فهم أو تفسير العمليات الاقتصادية دون معرفة العوامل الثقافية التى يتم فى ضوئها تحديد المطالب أو الحاجات، ولابد من فهم العادات أو الأعراف التى قد تفرض طريقة إشباع الحاجات والوقت الذى يتم فيه. ويؤكد هافيلاند على حقيقة هامة وهى ان المجال الاقتصادى للسلوك لا ينفصل عن المجال الاجتماعى، وكذلك الدين والنواحى السياسية، ولكل مجتمع الحرية فى اتباع المنطق الاقتصادى الخاص به، وكما ان

---

[١] عبد الله غانم، التبادل وعمليات الاستثمار والادخار فى المجتمع المحلى، ص ص ٢٢،٢٣.

[2] Nash Manning, "Economic Anthropology," op. cit., p.367.

السلوك الاقتصادى والنظم الاقتصادية يمكن تحليليها فى ضوء مصطلحات اقتصادية صرفة، ولكى يتم ذلك لابد ان نتجاهل اعتبارات غير اقتصادية. [1]

وفى ضوء ما تقدم ترى الباحثة ان "مانيج ناش" و"فيرث" قد قبلا استخدام النظرية الاقتصادية فى المجال المادى، ونظروا للاقتصاد على أنه أحد أنماط السلوك لا طريقة للنظر إلى كل سلوك، كما ان الاقتصاد يختلف عن السلوك الاجتماعى لكنه مرتبط به ومحكوم بقواعده، هذا على عكس نظرة الصوريين الذين نظروا للاقتصاد والنظرية الاقتصادية كطريقة للنظر إلى كل سلوك والحكم عليه فى ضوء قواعد وفروض النظرية الاقتصادية وأنه مع وجود فريق يقبل النظرية الاقتصادية كليًا أو جزئيًا هناك فى المقابل فريق يرفضها رفضًا تامًا وهؤلاء الواقعيون وعلى رأسهم الأنثروبولوجيا "مالينوفسكى" والاقتصادى "كارل بولانى".

كما تؤكد الباحثة ان هناك اتفاقًا واختلافًا بين أصحاب الاتجاهات النظرية فى النقاط التالية:

أولاً: أوجه الاتفاق:

١- يتفق أصحاب الاتجاهات النظرية المختلفة فى نقطة أساسية هى اهتمامهم بدراسة الظاهرة أو النشاط أو النظام الاقتصادى فى المجتمعات التقليدية والمتقدمة.

٢- تعد الرغبة فى الوصول إلى نظرية عامة تصلح لدراسة كافة أنواع النظم الاقتصادية مطلبًا أساسيًا لأنصار ومؤيدى كل اتجاه.

٣- يتفق هؤلاء الباحثون فى القول بارتباط النظرية الاقتصادية بالاقتصاد الغربى ونشوئها فى ظل الأوضاع والخصائص المرتبطة بالنمط الاقتصادى الرأسمالى الغربى.

٤- يعد اختلاف المجتمعات والاقتصاديات من البديهيات بالنسبة لكل فريق حيث يقسمون المجتمعات أو الاقتصاديات إلى اقتصاديات تقليدية (بدائية- ريفية- قبلية) واقتصاديات غربية حديثة (صناعية متقدمة كبرى).

وقد أكدت الدراسة فى موضوع الخصخصة ان ذلك الاختلاف بين المجتمعات مازال قائمًا، وقد انعكس اختلاف طبيعة المجتمعات النامية والمتقدمة فى مجال الخصخصة فبالرغم من ان التوجه نحو الخصخصة يعتبر توجهًا عالميًا ترعاه المؤسسات المالية الدولية إلا ان الدول فيما بينها قد اختلفت فى عدة نواحى فقد اختلفت فى معنى ومفهوم مصطلح الخصخصة Privatization، كما اختلفت المسميات كما سيتضح فى الفصل الثانى من الرسالة. وفى ضوء ذلك اختلفت الدوافع والأهداف وبالتالى الأساليب والطرق المطبقة والنتائج والآثار المترتبة على ذلك، كما اختلفت الدول فى نظرتها لدور الدولة فى الاقتصاد، ومدى الإسراع أو الإبطاء من معدل سير البرنامج القومى للخصخصة بكل دولة، ونسوق مثالاً على ذلك بأهداف الخصخصة فالدول النامية استهدفت من الخصخصة تحرير اقتصادياتها والاتجاه نحو اقتصاد السوق وتطبيق آلياته، أما

---

[1] Haviland W.A., Anthropology, Harcourt Brace College Publishers, 8th Edition, U.SA, 1997, P.465.

الدول المتقدمة الصناعية الكبرى فلم تستهدف تحرير اقتصادياتها أو التوجه نحو اقتصاد السوق؛ لان هذه الأشياء متحققة بالفعل فيها وإنما استهدفت من الخصخصة استيعاب رؤوس الأموال الهائلة بها، وتقوية اقتصادياتها وزيادة فاعليتها بالإضافة إلى تقليص دور الدولة فى إدارة الموارد الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية.

ونتبين من ذلك أنه مهما تطورت المجتمعات فلابد من وجود فجوة فيما بينها فلا يوجد مجتمعات متماثلة تمام التماثل بسبب اختلاف الظروف والأوضاع ومستوى الثراء والفقر والقوة الاقتصادية ومستوى التكنولوجيا بل واختلاف القيم والثقافات والأيديولوجيات وقد أكد "هيرسكوفيتس"[1] على وجود هذا الاختلاف بين المجتمعات فى مجال استخدام الأساليب التكنولوجية، وتهتم الأنثروبولوجيا دائمًا بمفهوم التكنولوجيا حتى حينما كانت تدرس المجتمع البدائى كانت تهتم بالتكنولوجيا البدائية والتى تتمثل فى بعض الأدوات والآلات البسيطة أما فى ظل الخصخصة والانفتاح على العالم، ومن خلال الشبكات الدولية للمعلومات والتطور فى مجال الاتصالات حدثت ثورات تكنولوجية ليس فقط فى مجال الإنتاج الصناعى بل وأيضًا فى مجال تكنولوجيا المعلومات، وأصبح الاهتمام الان موجهًا ليس فقط نحو التكنولوجيا وإنما التكنولوجيا عالية المستوى وقد تبين من الدراسة الميدانية توجه المؤسسات سواء قطاع الأعمال أو القطاع الخاص إلى استخدام وتطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية التى تساعد فى اتباع أسس الممارسات الصناعية الجيدة طبقًا للمقاييس العالمية للجودة. وكان من الواضح فى هذا المجال ان معدل السرعة فى التغيير والتواؤم مع متطلبات تكنولوجيا العصر كان متواجدًا بصورة واضحة فى القطاع الخاص والذى تمثل فى شركة العامرية للأدوية بالمقارنة بشركة الإسكندرية للأدوية. مع التأكيد على ملاحظة هامة وهى ان القطاع الخاص يحرص دائمًا على اقتناء التكنولوجيا بحيث تعتمد صناعته على الآلة بصورة تفوق اعتمادها على العنصر البشرى على عكس شركات قطاع الأعمال والتى تمثلها شركة الإسكندرية فإنها نظرًا لمراعاة البعد الاجتماعى فى الخصخصة والذى يرى بان زيادة الاعتماد على الآلة تؤثر على دور العنصر البشرى فى الصناعة فمن ثم كانوا يعتمدون على خطوط إنتاج نصف آلية حتى يعتمدوا على العنصر البشرى فى النصف الآخر من العملية الصناعية هذا فى محاولة للحد من المشكلات المصاحبة للآلية والتقدم التكنولوجى والتى منها مشكلة البطالة وهى من أعقد المشكلات المرتبطة بالتقدم التكنولوجى الصناعى.

ويتفق أنصار هذه الاتجاهات فى الرغبة بان يكون للمعرفة الخاصة بعلم الاقتصاد والأنساق الاقتصادية الغربية دور فى تطوير النظرية فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية.

---

[1] Herskovits, M.J., op.cit.

ثانيًا: أوجه الاختلاف:

١- رغم اتفاق العلماء والاتجاهات فى اختلاف المجتمعات إلا أنهم قد اختلفوا فى تحديد درجة هذا الاختلاف، فالجماعة الصورية رأت أنه اختلاف طفيف فى الدرجة وليس فى النوع، بينما يراه الواقعيون اختلافًا جوهريًا بسبب اختلاف المجتمعات ليس فقط فى الظروف والأوضاع ومستوى الثراء والفقر والقوة الاقتصادية، والمستوى التكنولوجى بل اختلاف فى القيم والثقافات والتوجهات الأيديولوجية بالإضافة إلى اختلاف السلالة والعرق.

٢- يركز الصوريون على إظهار أوجه التشابه بين الاقتصاديات التقليدية والغربية بينما يركز الواقعيون على أوجه الاختلاف.

٣- بينما يرى الصوريون ان هناك مبادئًا تحكم كافة الاقتصاديات أو النظم الاقتصادية واستخدامهم لمبادئ الاقتصاد فى تحليل كافة الاقتصاديات فقد رأى الواقعيون ان لكل مجتمع ظروفه وأضاعه وان النظرية الاقتصادية لا تصلح إلا لدراسة الاقتصاديات الغربية لان تلك النظرية قد نشأت فى ظل ظروف تلك الدول أما المجتمعات البدائية فهى مختلفة عنها ومن ثم تتطلب نظرية أخرى فى ضوء ظروفها.

٤- بينما نجد الصوريين يفسرون الظواهر الاجتماعية تفسيرًا اقتصاديًا صرفًا، ويفصلون الاقتصاد عن المجتمع، نجد الواقعيون يفسرون الظواهر الاقتصادية تفسيرًا اجتماعيًا فى ضوء الواقع المدروس. ويبدو ذلك كما سبق ان أوضحنا فى تفسير الصوريين لنظام المهر مثلاً واعتباره ثمنًا يدفع مقابل الخدمات الجنسية بينما اعتبره الواقعيون نظامًا اجتماعيًا يعكس المستوى أو الوضع الاجتماعى للأطراف المرتبطة بالزواج.

٥- وعلى هذا الأساس يختلف الفريقان (الصورى والواقعى) فى موقفهم من النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيتها لتفسير وتحليل الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات البدائية.

ان مسألة إنشاء نظرية واحدة تصلح لدراسة وتحليل وتفسير كافة النظم الاقتصادية تُعد مطلبًا صعب المنال فالفروض والنظريات والمبادئ غير ثابتة بل تتغير باستمرار لان المجتمعات ذاتها التى وضعت تلك المبادئ والنظريات فى ضوئها تتغير باستمرار فنحن لا نعيش فى عصر الثوابت بل فى عصر المتغيرات السريعة المتلاحقة. فالمقايضة كنظام للتبادل كانت نظامًا ثابتًا فى وقت من الأوقات وعندما ظهرت النقود كوسيط للتبادل اختفت المقايضة وأصبحت من مخلفات الماضى، كما ان النقود فى البداية كانت عبارة عن عملات معدنية من الذهب أو الفضة أو البرونز ثم اختفت العملات الذهبية والفضية وحلت محلها العملات الورقية والمعدنية غير الثمينة أما الان فقد تغير مفهوم النقود وظهرت أنواع أخرى تمثلت فى العملات البلاستيكية التى تتمثل فى بطاقات الائتمان Credit Cards وأصبح الشخص لا يحمل نقودًا ورقية أو معدنية بل يحمل بطاقة من مادة البلاستيك تساوى ملايين الجنيهات. والجدير بالذكر ان هذا النوع من البطاقات لا يعتبر مُنتشرًا بين الغالبية العظمى من الناس بل يقتصر على فئات ومستويات اقتصادية معينة وبالمثل نجد نظام السوق، فالأسواق كمكان لالتقاء قوى العرض والطلب قد تغيرت

طبيعتها فكانت تضم بائعين ومشترين وسلع مادية كما كانت الأسواق مكانًا لحل الخلافات وعقد الصفقات والزيجات، أما الان فالأسواق ذات طبيعة مختلفة، فبالرغم من وجود البائعين والمشترين إلا ان أنواع السلع قد تغيرت طبيعتها فأصبح يتم تداول مجموعة من الأوراق والأسهم والسندات التى تتضمن ملكيات لأصول بعض الشركات والمؤسسات وهى أشياء لا يمكن ان نلمسها ومن ثم اختلف مفهوم السوق والنقود ومفاهيم التبادل والاستثمار والادخار وقد زادت هذه العمليات بصورة أكبر فى ظل سياسات الخصخصة فى الوقت الراهن.

لقد أثارت النظرية الاقتصادية فى مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية العديد من نقاط الاختلاف، و لم يكن هذا الخلاف فقط حول قبولها أو رفضها أو الوقوف منها موقفًا معتدلاً، بل امتد إلى طرق البحث الاقتصادى المرتبطة بتلك النظرية والتى انقسمت إلى طريقتين؛ استقرائية وتم ربطها بالاتجاه الواقعى، واستنباطية وتم ربطها بالاتجاه الصورى كما ان أسلوب التحليل سواء أكان رياضيًا أم لفظيًا فقد ثار حوله الخلاف، حيث تم ربط كل أسلوب باتجاه معين، فالأسلوب الرياضى يرتبط بالاتجاه الصورى، أما الأسلوب اللفظى فيرتبط بالاتجاه الواقعى. فى حين كان هناك فريق وسط يمثله "هارولد شنايدر"[1] وجد ضرورة التلازم بين طرق البحث وأساليب التحليل وأنه لا يمكن استخدام أحدها دون الأخرى.

وتتفق الباحثة مع رأى "شنايدر" فى ضرورة الربط بين طرق البحث وأساليب التحليل، فطبيعة موضوع الدراسة هى التى تفرض طرق البحث وأساليب التحليل وقد تحتاج إحدى الدراسات إلى طريقة واحدة بينما تتطلب دراسات أخرى أكثر من طريقة، بينما تختلف الباحثة مع الرأى القائل بان الموقف من النظرية الاقتصادية يرتبط بمدى الإحاطة بهذه النظرية فقط وإنما يرجع لأسباب أخرى منها:

أ. التوجه النظرى للباحث والبيئة العلمية التى شكلت تلك التوجهات.

ب. درجة الشمولية والعمق التى يرغب الباحث فى الوصول إليها عند بحث ظاهرة ما وفى ضوء ذلك يتحدد الموقف من النظرية الاقتصادية ومن ثم يتشكل منهج الباحث وأساليبه التحليلية ومستوى التكامل فى دراسته. وبالنسبة لموقف الباحثة من النظرية والاتجاهات النظرية المختلفة فإنه فى ضوء التعريف الإجرائى للخصخصة الوارد فى الفصل الثانى وهو

«ان الخصخصة هى مجموعة من السياسات أو الخيارات الاقتصادية المقصودة التى تضعها السلطات التنفيذية (الدولة) بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية لتغيير أو إصلاح الهيكل الاقتصادى الفنى والإدارى والمهنى للقطاع العام الذى عانى من عدة اختلالات فى النواحى الفنية والإدارية والتمويلية فى ظل البيروقراطية الحكومية والتخطيط المركزى، وذلك عن طريق التوجه نحو آليات السوق التى تقوم

---

[1] Le Clair, E. D. and Schneider, H. K. (ed.) Economic Anthropology: Readings in Theory and Analysis, Holt, Reinehart and Winston, INC, U.S.A, 1968.

على التحرر الاقتصادى والمبادرة والمخاطرة والمنافسة والحوافز والكفاءة والتعظيم والترشيد وتشجيع القطاع الخاص والملكية الخاصة وإعطاء القطاع الخاص (سواء أكان أفرادًا أو مؤسسات) دورًا أكبر فى إدارة عمليات التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستفادة القصوى من موارده المالية والفنية والإدارية مع الاحتفاظ بدور مناسب للدولة كمراقب ومشرف ومشرع وحكم وقائم بالأنشطة الاستراتيجية تمشيًا مع التوجه العالمى نحو اقتصاد السوق، ومع مقتضيات العولمة الاقتصادية، وهى عملية دينامية متواصلة لها خصوصيتها وتفردها من دولة لأخرى وان كانت بصفة عامة تتضمن تحقيق أهدافها بواسطة تغيير فى شكل الملكية أو الإدارة أو كليهما معًا مستهدفة فى كل التجارب توسيع قاعدة الملكية الخاصة لتحقيق أهداف أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية وقيمية». يتضح للباحثة ان الاتجاهات النظرية السابقة سوف تخدم الدراسة خاصة الاتجاه الاجتماعى الذى يقبل النظرية الاقتصادية قبولاً جزئيًا حيث ان مقتضيات التوجه نحو اقتصاد السوق وما ارتبط بها من مفاهيم المنافسة والمخاطرة والمبادرة و... إلخ قد تصلح لتحليلها مبادئ النظرية الاقتصادية. أما مقتضيات الخصخصة والبعد الاجتماعى فإنها لا تقبل من النظرية الاقتصادية بعض المبادئ التى قد تضر بمصالح المجتمع. ومن ثم فان الواقع المدروس هو الذى يحدد ما يمكن ان يخضع لمبادئ النظرية الاقتصادية. وما لا يمكن ان يخضع لها.

النسق الاقتصادى فى الدراسات المبكرة

مقدمة فى أنواع النظم الاقتصادية:

يمكن التفرقة بين ثلاثة أنظمة رئيسية وهى:

١- نظام اقتصاد السوق الحر. Free Market Economy

٢- نظام الاقتصاد الآمر أو التخطيط المركزى Command Economy (Central Planning)

٣- نظام الاقتصاد المختلط Mixed Economy

أولاً: نظام "اقتصاد السوق الحر":

فهو ذلك النظام القائم على الفلسفة الاقتصادية الليبرالية فى تنظيم الحياة الاقتصادية وهى تلك الفلسفة التى تسمح بوظائف الدولة الثلاثة وهى إقامة قاعدة البنية التحتية، وتوفير الأمن الداخلى، والدفاع الخارجى عن الوطن ولهذه الفلسفة الليبرالية مصادر تمثل مبادئ عامة لها وهى القوانين الطبيعية، و الرشادة الاقتصادية، والحرية الاقتصادية، الفردية النفعية.

ثانيًا: الاقتصاد الآمر "المخطط مركزيًا":

يستند على عدة أسس هى:

- الفلسفة الاقتصادية الجماعية أو الاشتراكية.
- اختفاء المنافسة وظهور احتكار الدولة.

- الملكية العامة لوسائل الإنتاج، هذا مقابل الملكية الخاصة فى اقتصاد السوق الحر.
- الاستناد إلى جهاز التخطيط فى تخصيص الموارد بدلا من جهاز الثمن فى الاقتصاد الحر.
- رفض مبدأ الحرية الاقتصادية والتأكيد على ضرورة تدخل الدولة فى كافة الشئون.
- سيادة العلاقات التنظيمية بدلا من التعاقدية بين العمل والعمال فى ظل اقتصاد السوق.
- اضطلاع الدولة باتخاذ القرارات فى كل عمليات تخصيص الموارد.
- رفض فكرة الانسجام بين المصلحة العامة والخاصة وترى أنهما متعارضان.[١]

ومما سبق فان هذين النظامين متعارضان أشد التعارض حيث يرتكزان على فلسفتين مختلفتين تمام الاختلاف هما الفلسفة الليبرالية والاشتراكية.

ثالثا: الاقتصاد المختلط:

هو عبارة عن محاولة توفيقية بين الفلسفة الليبرالية التى تتخذ من الفرد والنشاط الخاص محورا ارتكازيا لها وبين الفلسفة الاقتصادية المركزية التى ترتكز على الدولة كوسيلة لتحقيق سيطرتها على كافة الشئون الاقتصادية. فالدولة طبقا لهذا المفهوم تخرج عن نشاطها التقليدى الذى رسمته لها وظائف الدولة الحارسة فى المدرسة الكلاسيكية، وتشارك القطاع الخاص فى إدارة النشاط الاقتصادى، ومن ثم فان المجتمع يجمع بين الملكيتين العامة والخاصة لوسائل الإنتاج.

وفى ضوء هذا التعريف فالاقتصاد القومى يتكون من:

أ. قطاع الخدمات العامة وهو الذى يعتمد على وظائف الدولة الحارسة التى اختارتها المدرسة الكلاسيكية وهى خدمات البنية الأساسية والأمن الداخلى والخارجى.

ب. قطاع النشاط العام ويتكون من أنشطة الدولة التى تخضع لسيطرتها.

ج. قطاع النشاط الخاص الذى يدار بمعرفة الأفراد ويوجهه آليات السوق ويسعى لتحقيق أقصى ربح.[٢]

ومما سبق فالاقتصاد المختلط هو اقتصاد يحاول ان يؤلف بين إمكانيات الأفراد والدولة فى تسيير عملية التنمية وإدارة النشاط الاقتصادى كما يحاول ان يجمع بين مزايا الأسلوبين الأول والثانى.

نظام اقتصاد السوق الحديث Modern Market Economy

بجانب النظم الاقتصادية الثلاثة السابقة التى عرفها الاقتصاد العالمى، شهدت حقبة الثمانينيات مولد نظام اقتصادى جديد عرف اصطلاحا باسم نظام اقتصاد السوق الحديث وهو عبارة عن رؤية اقتصادية جديدة للمؤسسات المالية الدولية لتخليص الدول الآخذة فى النمو من براثن الفقر ومعالجة الآثار السلبية التى عانتها من جراء تطبيق النظم الاقتصادية الفاشلة لدول أوربا الشرقية والاتحاد

---

[١] سامى عفيفى حاتم، الخبرة الدولية فى الخصخصة، دار العلم للنشر، ط١، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٢٢: ٣٠.

[٢] م س، ص ص ٣٢، ٣٣.

السوفيتى، وهو بمثابة روشتة لوضع الدول النامية على طريق الإصلاح الاقتصادى والهيكلى الذى تجريه على مؤسساتها القومية خلال القرن العشرين. ويقوم هذا النظام على عدة أسس هى:

- الأخذ بمفاهيم اقتصاد السوق والاتجاه نحو تشجيع القطاع الخاص.
- توسيع قاعدة الملكية الخاصة من خلال تطبيق برنامج للخصخصة.
- الاعتماد على أدوات السياسات الاقتصادية الكلية Macro Economic Policies فى إحداث التحول الاقتصادى المطلوب.
- تحويل الموارد الاقتصادية من القطاعات الأقل كفاءة إلى الأكثر كفاءة. (١)

ومن خلال العرض السابق لمختلف النظم الاقتصادية فى العالم نود الإشارة إلى ان هذه النظم نبعت من المجتمع لعلاج مشكلة ما ولتنظيم الأنشطة أو الحياة الاقتصادية عمومًا ومع سيطرة نظام ما لفترة زمنية محددة فإنه يكون خلالها نظامًا فعالاً، أما إذا بدت علامات أو نقاط ضعف هذا النظام سرعان ما يبدل المجتمع نظامه وفقًا لمتطلباته وأوضاعه المتغيرة. ومن خلال التعرف على مقومات كل نظام على حدة يمكن ان نستنتج ان نظام اقتصاد السوق الحديث هو نظام جديد يجمع بين طياته مقومات النظم الثلاثة الأولى ويبدو ذلك فى ان نظام اقتصاد السوق الحديث يعتمد على نظام اقتصاد السوق، ويقر بضرورة الاتجاه نحو الخصخصة، هذا من ناحية، كما أنه يعترف بدور الدولة فى النشاط الاقتصادى وضرورة وجود هذا الدور وان تغيرت طبيعته، كما أنه يُقر بأهمية توسيع قاعدة الملكية الخاصة والاتجاه نحو غلبة أو سيطرة القطاع الخاص. فهو اذن بمثابة عملية إعادة صياغة للنظم الاقتصادية السابقة وتعديل بعض أسسها دون إلغائها وضع أسس جديدة تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة الناشئة بفعل التغيرات التكنولوجية الحادثة فى العالم كله. وهو فى النهاية نظام اجتماعى بالإضافة إلى كونه نظامًا اقتصاديًا فقد ظهر كعملية تغيير اقتصادى مقصودة بسبب الظروف والأوضاع التى عاشتها بعض الاقتصاديات القومية حيث عانت من بعض الاختلالات، فجاء هذا النظام الجديد بمثابة عملية مواءمة بين ظروف الاقتصاديات العالمية من ناحية، وما يمر به العالم ككل من ناحية أخرى من عمليات تحرر اقتصادى والاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية وإلغاء القيود بين الدول فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادى مما تطلب تعديل النظم الاقتصادية القائمة بما يتلاءم مع الظروف المحلية والعالمية.

لم يحظ النسق الاقتصادى فى الدراسات الأنثروبولوجية المبكرة بنفس القدر من الاهتمام الذى أعطى لغيره من الأنساق الاجتماعية الأخرى، وذلك لعدة مبررات قد يكون من بينها ما يتميز به النسق الاقتصادى – من وجهة نظر هؤلاء العلماء المبكرين- من طبيعة جافة حيث إنه لا يتضمن عناصر التشويق، والإثارة والغرابة بالمقارنة بالأنساق الاجتماعية الأخرى كالدين والسحر والقرابة. وفى هذا السياق يجدر بنا الإشارة أولاً إلى مفهوم "النسق" System، ومفهوم النسق فى اللغات الأوروبية مصدره

---

(١) م س، ص ص ٣٣، ٣٧.

كلمتان "Stena" و "Syn" ويعنى وضع أشياء بعضها مع بعض فى شكل منظم ومنسق أو بمعنى آخر. مجموعة الوحدات المرتبة ترتيبًا محددًا، والمتصل بعضها ببعض، اتصالاً به تنسيق لكى تؤدى إلى غرض معين أو لكى تقوم بوظيفة خاصة. ولقد عرف "ولمان" النسق بأنه «مجموعة من العناصر لها نظام معين، وتدخل فى علاقات بعضها مع بعض لكى تؤدى وظيفة معينة بالنسبة للفرد» بينما عرفه "وارن" بأنه مجموعة من الأشياء أو الوقائع المترابطة فيما بينها بالتفاعل أو الاعتماد المتبادل. (١)

وفى قاموس علم الاجتماع يعرف النسق بأنه تنظيم ينطوى على أجزاء مترابطة تتميز بالاعتماد المتبادل، وتشكل وحدة واحدة. على ان النسق يعتبر نموذجًا تصوريًا يستخدم لتسهيل فحص الظواهر المعقدة وتحليلها، وعلى الرغم من أنه يمثل تجريدًا من نسق أكبر منه إلا أنه يعالج كما لو لم يكن جزءًا من كل. (٢)

مفهوم النسق فى الكتابات القديمة:

لاشك ان فكرة النسق فكرة قديمة تظهر فى الكتابات الاجتماعية النظرية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إلا ان اللفظ نفسه لم يستخدم بكثرة وبطريقة منهجية تدل على التعمق فى فهم المجتمع إلا منذ أوائل القرن العشرين نتيجة للتغيرات التى طرأت على اهتمامات علماء الاجتماع بعامة والأنثروبولوجيا بخاصة فى دراستهم للمجتمع، وكذلك اختلاف الطرائق والأساليب التى يتبعونها فى دراسة وتحليل الظواهر والنظم الاجتماعية وتفسيرها. فقد كان علماء القرن التاسع عشر يميلون إلى الحديث عن المجتمع البشري بأسره وعن الثقافة فى عمومها ومن ثم كانت كتاباتهم تزخر بالأحكام العامة التى كانت تستقى من المعلومات الواردة بكتب الرحلات والتى كثيرًا ما تفتقر للدقة العلمية بالإضافة إلى أنها كانت تنتزع من بقية الهيكل الاجتماعى أو الثقافى العام الذى تنتمى إليه. وفى أوائل القرن العشرين تزايد الاهتمام بدراسة مجتمعات وثقافات محددة وفهمها فى ذاتها كخطوة أساسية لفهم المجتمع البشرى ككل، وعكف العلماء بالتالى على تحليل مكونات الأبنية الاجتماعية السائدة فى المجتمعات المحلية لمعرفة النظم التى تتألف منها الأبنية والعلاقات المعقدة التى تقوم بين هذه النظم وقد أدى ذلك إلى الاهتمام بفكرة "النسق" كفكرة مكملة ومرتبطة أشد الارتباط بمفهوم البناء الاجتماعى على أساس ان المجتمع نفسه يؤلف نسقًا طبيعيًا مكونًا من أجزاء متفاعلة ومتساندة ذلك التساند الوظيفى الذى يميز الكل المتكامل المتماسك. (٣)

---

(١) فاطمة محمد على، القيادة النسائية فى عالم متغير، سلسلة البحوث والدراسات الاجتماعية، الملتقى المصرى للإبداع والتنمية، الإسكندرية، ب.ت، ص١٤،١٥.

(٢) محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب.ت، ص٤٨.

(٣) أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، ج٢ (الأنساق) دار الكاتب العربي، الإسكندرية، ١٩٦٧، ص٢،٣.

وفى النظريات المعاصرة يستخدم مفهوم النسق للإشارة إلى السلوك البشرى فى المجتمع، فالظواهر الاجتماعية رغم ارتباطها ببعض الظواهر العقلية إلا أنها مرتبطة ببعضها بشكل بالغ التعقيد، وقد استخدم بعض علماء الاجتماع مصطلح علم الاجتماع النظرى أو النسقى Systematic" "Sociology استخداما خاصا ينظر إلى النسق على أنه يمثل المفهوم الأساسى فى مرحلة نمو النظرية الاجتماعية ومصطلح النسق الذى يدل على كل مركب تترابط فيه الأجزاء وتتكامل حول نواة مركزية ليس جديدا على علم الاجتماع، فقد استخدمه "سبنسر" و"باريتو" غير ان "باريتو" كان ينظر إلى النسق الاجتماعى على أنه نسق سيكولوجى يرد الظواهر الاجتماعية إلى عمليات عقلية، مما عرضه لنقد مرير من جانب "دوركيم". ويشير مصطلح النسق عند "فون فيزه" Von Weise إلى تناول الظواهر الاجتماعية بهدف الوصول إلى بعض الفروض التى تكون بدورها نسق معين مع ملاحظة ان النسق ليس هو الحقائق ذاتها وإنما انعكاس هذه الحقائق فى عقول العلماء وهذا ما يميزها عن دراسة أصل الظواهر وتطورها. (١)

وترتبط فكرة النسق System بمفهومات البناء الاجتماعى والنظم الاجتماعية لدرجة أنه كثيرا ما يكون من الصعب على القارئ المبتدئ فى ميادين الأبحاث البنائية الوظيفية سواء فى علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ان يدرك الفوارق الدقيقة التى تقوم بينها وخاصة الفوارق التى تميز "النسق" عن "النظام". ويرجع ذلك إلى ان كل هذه المصطلحات تدور حول فكرة واحدة وهى تصور المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار فى الوجود ولكنها تنقسم فى الوقت ذاته من الداخل إلى وحدات صغيرة تتفاعل وتتساند وظيفيا بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه. (٢)

والنسق الاجتماعى هو تصور على درجة عالية من التجريد، ويشير إلى تنميط الوحدات البنائية على نحو يجعل كل تغير فى وحدة من الوحدات أو أكثر أمرا يصاحب بتغيرات توافقية فى الوحدات الأخرى. وتقدم النظرية الماركسية نموذجا توضيحيا لفكرة النسق الاجتماعى حيث تقرر ان التغيرات التى تطرأ على البناء الاقتصادى (مثل ظهور النظام الرأسمالى للإنتاج) تصاحب دائما بتوافقات فى البناء السياسى حتى تستطيع الهيئات السياسية تدعيم العلاقات الطبقية التى تنبثق عن الترتيبات الاقتصادية.

وبوجه عام يمكن القول ان فكرة النسق عبارة عن تصور أو أداة تصورية تحليلية تمكننا من الحديث عن العلاقات بين الوحدات البنائية. (٣)

---

(١) عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، ص٤٨١.

(٢) أحمد أبو زيد، المرجع السابق، ص١

(٣) محمد أحمد بيومى، علم الاجتماع الاقتصادى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص١٠٥، ١٠٦.

وبقول آخر، ان استخدام مصطلح النسق الاجتماعى فى وصف الطبيعة النظامية والمستمرة -ذاتيا- للعلاقات الاجتماعية. يمكننا من فهم النسق الاجتماعى باعتباره مجموعة من العلاقات المنظمة القائمة سواء داخل المجتمعات المحلية أو الجماعات البشرية أو بين بعضها البعض والتى تميل إلى الحفاظ على استمرارها عبر الزمن. وفكرة النسق ليست فكرة استاتيكية مثل فكرة البناء الاجتماعى بل إنها تتضمن إمكانية التكيف والتجدد استجابة للتغيرات الداخلية أو الخارجية. وقد استخدم الأنثروبولوجيون مصطلح النسق السوسيوثقافى تجنبًا للحتمية السوسيولوجية أو الثقافية وينطوى هذا على عدم إمكانية الفصل بين الجانبين (الاجتماعى والثقافى) للتنظيم البشرى. (١)

يشير مفهوم النسق عند "بارسونز" إلى تلك الشبكة من الاعتمادات المتبادلة بين الأجزاء والعناصر والعمليات والتى تمتاز علاقاتهم بالاطراد والاتساق. كما يشير إلى الاعتماد المتبادل بين هذه الشبكة من العلاقات وبين البيئة المحيطة. (٢)

ويعد "تولكوت بارسونز" أول من استخدم مفهوم النسق فى الدراسات الاجتماعية استخدامًا واسعًا وأراد به الإشارة إلى ان الظواهر الاجتماعية تكون وحدات ترتبط أجزاؤها معًا. (٣)

ولقد حدد "تالكوت بارسونز" وظائف النسق الاجتماعية فى أربع وظائف أساسية هى: (٤)

أ. الوصول إلى الهدف.
ب. التكيف.
ج. التكامل.
د. دعم النمط وحسم التوتر.

وعن الوظيفة الأولى وهى الوصول إلى الهدف نجد انه بداخل أى نسق هناك أهداف يسعى الأشخاص لتحقيقها، وهؤلاء الأشخاص (الفاعلين) يشغلون مراكز اجتماعية مختلفة كما يؤدون أدوارًا مختلفة، وهناك أهداف جمعية يجب السعى والعمل على تحقيقها وذلك عن طريق تنظيم المراكز، وتحديد الأدوار داخل كل جماعة وكذلك توضيح الوسائل والغايات ومن ثم يتجه النسق نحو تحقيق أهدافه التى حددها لنفسه أو حددها له نسق اجتماعى أعم كالمجتمع. أما الوظيفة الثانية وهى التكيف فيقصد بها ان كل نسق فرعى داخل نسق أكبر عليه ان يسيطر على ظروف البيئة الاجتماعية والمادية ويخضعها لمشيئته حتى يمكنه تحقيق أهدافه، كما يجب ان تتكامل وظيفة النسق الاجتماعى الفرعى مع وظيفة النسق الاجتماعى الأكبر بحيث لا يحدث تعارض بين وظائف وأهداف الأنساق الأخرى. أما عن التكامل وهو الوظيفة

---

(١) شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان، ترجمة: مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨، ص٦٧٩.

(2) Parsons Talcott, "Social Systems", In; David, L. S., (ed.) International Encyclopedia of The Social Sciencer Vol., 15, The Macmillan Company, &The Free Press, N.Y, 1972, p.485.

(٣) فاطمة محمد على عثمان، المرجع السابق، ص١٤.

(٤) محمد عبد المعبود مرسى، علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتى الفعل والنسق الاجتماعى، مكتبة العليقى الحديثة، القصيم، ط١، د.ت، ص٩: ١١.

الثالثة فيقصد به العلاقات التى تتم داخل النسق الاجتماعى بالذات ولا يمكن للنسق ان يتكـــامل إلا إذا كان هناك تبادل وظيفى بين ثلاثة عناصر هى:

أ- المراكز والأدوار وهى وسائل ثابتة ومستقرة.

ب- الأهداف الشخصية للفاعل (كالرضا والأمن والسعادة والمركز الاجتماعى والسلطة..إلخ)

ج- أهداف النسق (كإنتاج السلع- التنشئة الاجتماعية) ومن ثم يحدث التماســك واســتقرار النظــام واستمرار نسق العلاقات، وعملية التكامل فى حاجة دائمة إلى التجديد فى ميكانيزماتها.

وأخيرًا نأتى إلى الوظيفة الرابعة وهى دعم النسق وإدارة التوتر فيتم عن طريق التركيز علـــى الأســرة كنسق اجتماعى ودورها فى التنشئة الاجتماعية حيث تقوم بتعليم الأطفال الصيغ الفكريـــة والقيميـــة المميزة لنسق الثقافة مما يحقق التكامل المعرفى للفاعل مع القيم والمعايير والأبنية الاجتماعية للنسق، كمـــا ان الأسرة تساعد أفرادها على التعبير عن توتراتهم وتستجيب لمطالبهم وبذلك تخفف من التوترات ومـــن ثم تساعد أعضاءها على أداء وظائفهم بقدر أكبر من الفاعلية، كما ان الأسرة تساند تنظيمات أخـــرى يشئها المجتمع لنفس الغرض، وتحقيق وظيفة دعم الحالة الداخلية للنسق الاجتماعى بحيث يكون الفـــاعل منكيفًا ومتكاملاً تمامًا مع بناء النسق.

ويتكون النسق الاجتماعى من الأدوار، والمكانات، والتجمعات، والنظم، والأنساق الفرعيـــة، كما يتكون من مجموعة من الأشخاص تربطهم فيما بينهم علاقات وتحتوى تلك العلاقات على مجموعـــة من الأفعال أطرافها موجهة كل إلى الآخر. ويعتبر الدور أكثر وحدات النسق الاجتماعى أهميـــة مـــن الناحية التحليلية حيث يعتبر الدور القطاع المنظم لتوجيه أى من الفاعلين، ومشاركته فى عملية التفـــاعل الاجتماعى والمتضمن أيضًا مجموعة من التوقعات المتبادلة فيما يتعلق بفعله وأفعـــال الآخريـــن الذيـــن يتفاعلون معه بحيث يمتلك الفاعل والآخرون هذه التوقعات، وتصبح الأدوار مصفوفة نظامية تتلاقى مـــع الأنماط الثقافية السائدة.[١]

ويرتبط مفهوم النسق بعدد من المفاهيم الأخرى الهامة وهى النظام، والدور، والمكانة، هـــذا إلى جانب ارتباطه الأساسى بمفهوم البناء الاجتماعى وقد اقتضى منا هذا الارتباط إلقاء الضوء على بعـــض هذه المفاهيم وتوضيح علاقتها بمفهوم النسق.

ومفهوم النظام Institution يعبر عن مجموعة من الفعاليات والتطبيقات الاجتماعية الهامة الـــتى تتعلق بظاهرة اجتماعية أساسية كالزواج والتعليم والملكية وتمتاز بالتكامل والثبات والشـــمول ونمـــط سلوكى مميز وتهدف إلى الضبط الاجتماعى وإشـــباع الرغبـــات وســـد الاحتياجـــات الاجتماعيـــة الأساسية.[٢]

---

[١] فاطمة على محمد، مرجع سابق، ص١٥.

[٢] شاكر مصطفى سليم، قاموس الأنثروبولوجيا، جامعة الكويت، ط١، ١٩٨١، ص٤٩٥.

ويستخدم هذا المصطلح بشكل واسع داخل العلوم الاجتماعية، وقد أوضح "ليدز" Leeds عام ١٩٧٦ المقصود بالنظام الاجتماعى بأنه أشكال من الفعل أو السلوك المقنن التى تربط بين مجموعة معقدة ومتداخلة من المعايير والأدوار وتخص مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين يعيشون فى مجتمع أو منطقة معينة ويرتبط مفهوم النظام لدى النظرية الوظيفية بمفهوم الحاجات الإنسانية. (١)

ويلعب النظام دوراً محدداً فى أنماط السلوك الاجتماعى ويقصد به ذلك السلوك المقنن السائد فى المجتمع. وهذا يعنى ان السلوك الفردى مثل طريقة السير، أو تناول الطعام لا يكون نظاماً اجتماعياً، ذلك بعكس الزواج كنظام يخضع لقواعد وضوابط ومبادئ ثابتة يؤدى الخروج عليها إلى توقيع العقاب. وللنظم الاجتماعية وظائف محددة حيث تلعب دوراً فى التماسك الاجتماعى وهى تبقى ما بقى لهذا الدور من أهمية فى حياة المجتمع ويعتبر التعرف على وظيفة النظام الاجتماعى مبحثاً على درجة عالية من الأهمية فى الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية وبخاصة فيما يعرف بالاتجاه الوظيفى. وتؤلف النظم التى تحكم جانباً معيناً من الحياة الاجتماعية نسقاً متمايزاً، كما تحكم نظم الملكية وتقسيم العمل والأجور والتبادل (النسق الاقتصادى)، وكما تحكم نظم السلطة والزعامة والقانون والجزاء (النسق السياسى) فى المجتمع. ويدرس النظام فى عموميته ونسبيته على أساس ان هناك نظماً اجتماعية كلية وأخرى جزئية وقد يحدث تعارض بين النظام الكلى فى المجتمع الكبير والنظام الجزئى فى مجتمع معين ويبدو ذلك فى موقف بعض المجتمعات المحلية من الثأر واعتباره وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى فى حين ان المجتمع الكبير يعمل على تقويضه حيث إنه عامل من عوامل التفكك الاجتماعى. (٢)

مما سبق تتفق الباحثة مع هافيلاند فى ان النسق الاقتصادى أحد النظم الذى يتم من خلاله إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع، فمنذ ان كان الإنسان مشغولاً بالبحث عن الوسائل التى تؤمن بقائه كان من الضرورى ان ينتج ويوزع ويستهلك أشياءً. أى ان الإنسان فى محاولته البحث عن أساليب يحفظ بها بقائه كان لابد ان يمارس أنشطة اقتصادية. (٣)

تعد دراسة الأنساق الاقتصادية بصفة عامة هى دراسة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للبضائع والخدمات التى تحتاج إليها جماعة سكانية تكون وحدة مجتمعية مثل القبيلة أو الدولة أو الجماعات التى تخضع لقيادة معينة، وفى هذه الحالة لا يعتبر النسق الاقتصادى نظاماً اقتصادياً مستقلاً ولكنه يعتبر جزءاً من النسق الكلى. ويتشابك داخل النسق، الإنتاج والتوزيع والحاجات التى يتم ترتيبها فى فترة زمنية

---

(١) شارلوت سيمور سميث، م. س، ص٦٨٢.

(٢) محمد عبده محجوب، مقدمة فى الاتجاه السوسيو أنثروبولوجى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، الإسكندرية، ١٩٨١، ص ص ٣٠ :٣٣.

(3) Haviland W.A., Op. Cit., P. 464.

طويلة وهنا يحاول الأنثروبولوجى قياس المتغيرات المتعلقة بالأنساق الاقتصادية كما يحاول التعرف على مدى تفاوتها وتفاعلها مع بعضها.[١]

وحينما يقوم الأنثروبولوجيون بدراسة الأنساق الاقتصادية فإنهم يدرسون الوسائل التى يتم من خلالها إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع وذلك فى ضوء الثقافة الكلية للمجتمعات التى يدرسونها، كما يستعينون فى ذلك بالنظريات والمفاهيم الخاصة بالاقتصاديين، وعلى الرغم من ذلك نجد معظم الأنثروبولوجيين يعتقدون ان هذه المبادئ اشتقت من دراسة اقتصاديات السوق فى المجتمع الغربى، ومن ثم هناك قيود حول تطبيق مثل هذه المفاهيم والمبادئ فى دراسة الأنساق الاقتصادية لدى الشعوب التى لا يتم الإنتاج وتبادل السلع فيها من أجل الفائدة أو المنفعة أو الربح.[٢]

ويمكن ان نلخص ما سبق فيما ذكره "دالتون" فى هذا الصدد حول تميز المعالجات فى مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية عن غيرها من العلوم الاجتماعية وذلك حين يؤكد أن الأنثروبولوجيا الاقتصادية تهتم بالبناء والأداء الخاص بالاقتصاديات القبلية والريفية كما تأخذ فى اعتبارها ظروف هذه الاقتصاديات وأحوالها قبل وأثناء وبعد الاستعمار، وتختلف الأنثروبولوجيا الاقتصادية فى معالجة الموضوعات التى تشاركها فيها علوم اجتماعية أخرى ومنها الأنساق الاقتصادية المقارنة، التنمية الاقتصادية، وعلم الاجتماع الصناعى ويبدو هذا الاختلاف فى النواحى التالية:

١- ان بؤرة اهتمام الأنثروبولوجيا الاقتصادية هى الاقتصاد الصغير فى القرية أو القبيلة الانقسامية.

٢- اهتمامها السابق والمسيطر بالمجتمعات المحلية خارج أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

٣- ان معظم الأدبيات عبارة عن دراسات حقلية للأنساق التقليدية وما حدث لها من تغيرات بفعل الاستعمار.

٤- اهتمام الأنثروبولوجيين بتحليل التنظيم السوسيو اقتصادى اهتمامًا يفوق تركيزهم على قياس الأداء الاقتصادى. هذا بالإضافة إلى تأكيدهم الواضح على العلاقات المتسقة بين الاقتصاد والأيكولوجيا والثقافة والمجتمع.[٣]

وبالنسبة لمفهوم الدور Role فيعنى تمتع الشخص بحقوق، وتحمله مسئوليات تحتم عليه أداء واجبات محددة بحكم إشغاله منزلة معينة، فالمنزلة Status مجموعة حقوق وواجبات، والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات هو الدور، ويمثل الدور الجانب الحركى للمنزلة (المكانة) أى هو مجموعة الأعمال التى يتوقع المجتمع من الشخص القيام بها تجاه الآخرين فى الأحوال الاعتيادية وفى حالات محددة؛ لأنه يحتل بالنسبة لهم منازل اجتماعية معينة.

---

[١] نبيل صبحى حنا، الاتجاهات التقليدية والحديثة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص١٠٥.

[2] Haviland W.A., Ibid. p.463.

[3] Dalton G., Economic Development and Social Change, p.32.

وللشخص أكثر من دور واحد فقد يكون زوجًا وأبًا، بالإضافة إلى دوره فى عمله وعضويته فى نـــادٍ أو جمعية. [١]

ومما تقدم فان كلمة نسق تشير فى أبسط معانيها إلى قيام هذه الوحدة الشاملة التى تتألف مـــن عدد كبير من العناصر والمكونات المتفاعلة على الرغم من كثرتها وتعقدها، بل وتناقضها فى كثير مـــن الأحيان. وهى بذلك تقتضى ضرورة التسليم بان كل جزء أو عنصر من العناصر الداخلـــة فى تكويـــن الكل – أيًا كان ذلك الكل- يؤدى وظيفة معينة بالذات من شأنها الإسهام فى تماسكه كوحدة متمـــيزة، وهى إذن تشير إلى ما يقوله "تالكوت بارسونز" Talcott Parsons وهو وجود نـــوع مـــن التســـاند والاعتماد المتبادل الذى يهدف إلى تحقيق وظائف معينة أيضًا بين عدد الأفراد أو الزمر الاجتماعية الذيـن يقومون بأدوار مرسومة ومحددة، وقد تختلف هذه الأدوار باختلاف المواقف ولكنها تخضـــع لقواعـــد وتعاليم وجزاءات اجتماعية معقدة، كما أنها تتفاعل بعضها مع بعض داخل نطاق المجتمع بطريقة فيـــها كثير من الاتساق والانسجام، ويحكم هذه المجموعة من الأنساق الاجتماعية المتساندة فى المجتمع نســـق من القيم. [٢]

والنسق عبارة عن نظام كبير يتألف من مجموعة من النظم المتعلقة بجانب معين مـــن جوانـــب الحياة الاجتماعية. ومفهوم النسق أكثر شمولاً من مفهوم النظام، كما ان مفهوم البناء الاجتماعى أكـــثر منهما شمولاً، فالبناء الاجتماعى يضم أنساقًا اجتماعية تنقسم بدورها إلى نظم اجتماعية تنطوى علـــى مجموعة من العلاقات الاجتماعية، وبمعنى آخر نجد مفهوم النسق يمثل كلاً بالنسبة للنظام، ونجده يعتـــبر جزءًا داخل البناء الاجتماعى الذى يؤلف حينئذ كلاً متكاملاً يضم أنساق كبرى ونظم فرعية وعلاقات اجتماعية. والبناء الاجتماعى يضم أنساقًا (أيكولوجى- اقتصادى- قرابى، ضبط اجتماعى) وكل نســـق يضم نظم، فالنسق الاقتصادى مثلاً يضم نظمًا مثل تقسيم العمل، الملكية، الإنتاج، التبادل، والاستهلاك وما إلى ذلك. وتعمل هذه النظم والأنساق الاجتماعية معًا فى اتساق وانسجام تام بحيث تؤدى وظيفـــة محددة هى حفظ توازن المجتمع ودعم استمراره. ومن الجدير بالذكر ان مفهوم البناء الاجتماعى مفـــهوم استاتيكى بينما يمثل النسق مفهومًا ديناميًا، وذلك لان أنساق المجتمع عرضة للتجدد والتغـــير الدائـــم، استجابة للتغيرات والتطورات الحادثة سواء داخل أو خارج المجتمع ومن ثم لا يمكـــن وضـــع حـــدود لمكونات النسق.

النظام الاقتصادى كنسق اجتماعى:

فى ضوء فكرة النسق من الممكن دراسة الاقتصاد كنسق اجتماعى فرعى وذلك بالمعنى الـــذى يكشف فيه عن علاقات متبادلة ومتداخلة بين الوحدات المتضمنة لعمليات إنتاج وتوزيـــع واســـتهلاك

---

[١] شاكر مصطفى سليم، المرجع السابق، ص٨٢٩.

[٢] محمد عبده محجوب، مقدمة فى الاتجاه السوسيوأنثروبولوجى، ص ٣١.

السلع النادرة والخدمات، ففى جانب معين من الاقتصاد هناك بعض الأبنية التى تتخصص أساسًا فى توفير المعرفة والتكنولوجيا مثل التعليم العام والعالى، وهناك أبنية تعليمية أخرى تختص بإعداد العمال المهرة، وهناك الأبنية الحكومية التى تختص بتوفير المبادئ التنظيمية للاقتصاد، كذلك يمكن تصور النسق الاقتصادى بطرق مختلفة، فمن الممكن ان نتحدث عن النسق كعلاقات بين وحدات بنائية، ويمكن أيضًا ان نتحدث عنه من منظور الآثار الجانبية ذات الطابع الكمى والتى تنبثق عن عمليات التفاعل بين هذه الأبنية. وإلى جانب تصور النسق الاقتصادى على المستوى الجماعى باعتباره أحد الأنساق الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعى هناك تصور آخر أقل عمومية وتجريد يمكن النظر من خلاله إلى الاقتصاد كنسق رئيسى أو وحدة كلية يتكون من عناصر أساسية تتمثل فى أنشطة اقتصادية منها الإنتاج، الاستثمار.. إلخ وذلك على اعتبار ان كل نشاط يمثل نسقًا فرعيًا. [١]

الأنثروبولوجيون ودراسة النسق الاقتصادى:

لقد كان الأنثروبولوجيون أقل اهتمامًا -فى بداية الأمر- من علماء الاجتماع بدراسة النظم والأنساق الاقتصادية فى المجتمعات "البدائية" التى كانوا يقصرون عليها دراساتهم وذلك قبل ان يجدوا طريقهم إلى دراسة المجتمعات المحلية المتحضرة الحديثة، فقد كان العلماء الأوائل يهتمون بدراسة الدين أو أنساق القرابة أكثر من اهتمامهم بالحياة الاقتصادية وذلك لأسباب عديدة منها:

١- اعتقاد بعض العلماء الأوائل عدم وجود ما يمكن تسميته بالنسق الاقتصادى البدائى وان وجد فإنه يمتاز بالبساطة والسذاجة.

٢- نظرة الأنثروبولوجيين للاقتصاد على أنه علم جاف لا تتضمن موضوعاته التشويق والإثارة بالمقارنة بموضوعات السحر والأساطير والحياة الجنسية.

٣- ضرورة إلمام الأنثروبولوجى الذى يهتم بالحياة الاقتصادية بمبادئ علم الاقتصاد وهذا لم يتيسر للعلماء الأوائل.

٤- ان العلماء الأوائل لم يقضوا فى مجتمعات الدراسة فترات طويلة تتيح لهم التعمق فى ملاحظة وفهم مدلولات الظواهر الاقتصادية ووظائفها.

٥- لقد أدى الاختلاف بين علمى الاقتصاد والأنثروبولوجيا من حيث المنهج وطرق الدراسة إلى زيادة تباعد الأنثروبولوجيين عن دراسة النظم الاقتصادية والاعتماد على الدراسات الاقتصادية النظرية. [٢]

لقد كانت الكتابات الأنثروبولوجية المبكرة تتناول وصفًا للتكنولوجيا تحت عنوان الاقتصاد، أما الإنتاج أو التبادل أو الاستهلاك فكانت تعالج ضمن النسق الثقافى، و لم يبدأ الأنثروبولوجيون إلا منذ

---

[١] محمد أحمد بيومى، م .س ، ص ص ١١٠: ١١٣

[٢] أحمد أبو زيد، المرجع السابق، ص ص ٩٨، ٩٩.

عشرينيات القرن العشرين فى معالجة الظواهر الاقتصادية كأنساق فرعية منفصلة، ومعرفة ما إذا كانت نظريات ومفهومات الاقتصاديين يمكن ان تكون ذات فائدة فى التحليل الأنثروبولوجى، وما إذا كانت نتائج الدراسات الأنثروبولوجية يمكن ان تمثل إسهاما يساعد على تطور علم الاقتصاد نفسه.[١]

ويسوق لنا "أحمد أبو زيد" فى الجزء الثانى من كتابه الذى يحمل عنوان "البناء الاجتماعى مدخل لدراسة المجتمع"، مثالا يوضح به مدى إغفال الأنثروبولوجيين الأوائل للنسق الاقتصادى والحياة الاقتصادية، ومدى الخلط الواضح بينه وبين النسق التكنولوجى قائلا: «ان "تايلور" الذى يطلق عليه "أبو الأنثروبولوجيا الإنجليزية" لم يتعرض فى أى كتاب من كتبه لدراسة الحياة الاقتصادية كنظام متميز وقائم بذاته، ففى كتابه عن الأنثروبولوجيا Anthropology; An Introduction to The Study of Man and Civilization عام (١٨٨١) كثير من موضوعات الثقافة كاللغة والفنون والأساطير وغيرها، لكنه لم يخصص فصلا واحدا من فصول الكتاب الستة عشر للاقتصاد، كذلك الحال بالنسبة لتلميذه "ماريت" R. R. Marret الذى يغفل تماما الإشارة إلى الاقتصاد والنظم الاقتصادية فى كتابه بنفس العنوان Anthropology». كما كان العلماء الأوائل فى الحالات التى يتعرضون فيها للاقتصاد يتحدثون عن الحرف والصناعات ومظاهر الحياة التكنولوجية، وقد بدا ذلك بصفة خاصة فى كتابات الألمان حيث إنهم لم يفرقوا بين الأدوات المستخدمة فى العمل كالفؤوس والحراب وبين مظاهر النشاط الاقتصادى مثل تقسيم العمل، والعلاقة بين الجماعات المهنية أو القيمة الاجتماعية للمهن والحرف المختلفة وغيرها من المشكلات التى يتعرض لها العلماء المحدثون، ويظهر نفس هذا الاتجاه فى بعض الكتابات المحدثة خاصة فى أمريكا فى كتابات "لويد وارنر" "1937, Lioyd Warner, A Black Civilization" حيث يدرس قبائل مورنجن فى شمال استراليا، فيعرض للحرف والفنون الآلية كما ينكر وجود أى نظام اقتصادى مستقل عن غيره من النظم الاجتماعية وبخاصة نظام القرابة الذى يقوم على أساس الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.[٢]

الفرق بين النسق الاقتصادى والنسق التكنولوجى:

يرى "إدوارد تيلور" ان هناك ارتباطا شديدا بين النواحى التكنولوجية والنواحى الاقتصادية حتى أنه لا يمكن التعرض للنواحى الاقتصادية دون الإشارة إلى النواحى التكنولوجية، والعكس صحيح. كما يرى ان دراسة التنظيم الاقتصادى تقودنا بلا شك إلى التنظيم الاجتماعى وخاصة الطريقة التى يرتبط بها الناس خلال عمليات الإنتاج والتوزيع واستخدام التكنولوجيا، وعلى النقيض من ذلك فإنه عند دراسة التكنولوجيا يكون الاهتمام الأساسى موجها نحو الطريقة التى يربط بها الناس بين الوسائل والأهداف.[٣]

---

[١] محمد الجوهرى، م. س، ص١٥٨.

[٢] أحمد أبو زيد، المرجع السابق، ص١٠٣، ١٠٤.

[3] Tylor, Robert B., Introduction to Cultural Anthropology, p.205.

يذهب "ليزلى هوايت" إلى ضرورة التفرقة بين النسق الاقتصادى والنسق التكنولوجى رغم ما بينهما من علاقات قوية، ويرى ان أهم فارق بين النسقين هو اهتمام النسق التكنولوجى بالأدوات والآلات وخصائصها المميزة والعلاقات بينها فهو يعنى بوصف الأدوات والأشياء بينما تدور العملية الاقتصادية حول نوع العلاقات التى تقوم بين الناس وليس الأشياء. ويعد الخلط بين النسق الاقتصادى والتكنولوجيا من أكثر الأخطاء شيوعًا فى الكتابات الأنثروبولوجية - خاصة الأمريكية- فكثير من هذه الكتابات تتناول بالتفصيل الآلات والأدوات والأساليب الفنية التى يستخدمها أعضاء المجتمع وتعتبرها جزءًا هامًا فى دراسة النظم والأنساق الاقتصادية، وعلى الرغم من أهمية التكنولوجيا فى الحياة الاقتصادية فان ما يهتم به علم الاجتماع والأنثروبولوجيا فى دراسة النسق الاقتصادى -فى المحل الأول- هو العمليات التى تستخدم بها الأدوات والآلات والأساليب الفنية والموارد الطبيعية والتى يمكن عن طريقها تنظيم العمل الإنسانى من ناحية ثم دراسة العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادى من ناحية أخرى. (١)

ومما سبق ترى الباحثة انه بالرغم من وجود علاقة قوية بين النسق التكنولوجى والنسق الاقتصادى، إلا انه عند دراسة الأنساق الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعى لا ينبغى ان نبالغ فى دراسة النسق التكنولوجى وما يتضمنه من أساليب فنية معقدة فى حد ذاتها؛ لان ما يهم الأنثروبولوجى ليس العلاقة بين الأدوات والآلات ولكن العلاقة بين الأشخاص.

وبناء النسق التكنولوجى معروف تمامًا منذ ان أوجده الإنسان والمشكلة فى هذا النسق لا تتمثل فى معرفة العناصر الهامة المكونة له وكيفية ارتباطها ببعضها البعض ولكن المشكلة تكمن فى الأساليب الخاصة بهذا النسق، والطرق الخاصة بحل المشكلات التى تواجه النسق هذا بالإضافة إلى أساليب إدارة وتنظيم هذا النسق. (٢)

ويشير النسق الاقتصادى إلى النشاط الإنتاجى لجماعة ما والذى يستهدف توزيع وتبادل السلع والخدمات حيث يعتمد الإنتاج على الموارد المتاحة فضلاً عن درجة التعقيد التكنولوجى وتنظيم العمل وتقسيمه، وغالبًا ما يوزع الإنتاج طبقًا لاستراتيجية خاصة تمليها المعرفة الثقافية حيث يتم تبادل السلع عن طريق البيع بالنقد أو المقايضة وما يرتبط بذلك من التزامات. (٣)

ويمكن حصر الموضوعات التى يقصر عليها الباحثون من علماء الاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا دراسة النسق الاقتصادى فى:

١- إنتاج السلع والخدمات، والعوامل التى تحكم النشاط الإنتاجى.

---

(١) أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعى، ج٢، (الأنساق) ، ص٩٠، ٩١.

(2)Rapoport Anatol "Systems Analysis", in International Encyclopedia of The Social Sciences, The Macmillan Company and the Free Press, New York, 1972, Vol., 15, p. 457.

(٣)فاروق إسماعيل، اثنوجرافيا الأنفسنا، دار النشر الجامعى، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص٧٨.

٢- تقسيم العمل والعوامل أو المعايير التى تتحكم فيه سواء أكانت ذاتية أو موضوعية أو الاثنين معًا.

٣- توزيع السلع والخدمات والعوامل التى تحكم هذا التوزيع فى مختلف الأنماط المجتمعية سواء عن طريق المقايضة أو التبادل.

٤- استهلاك السلع والخدمات والسلوكيات والعادات المرتبطة به.

٥- نظام الملكية حيث لا يمكن فصله عن بقية العمليات الأخرى وعن النسق الاجتماعى الكلى.[١]

ومهما يكن فان العلماء المحدثين انتبهوا إلى ضرورة سد الثغرة التى كانت الكتابات الأولى تعانى منها وهى إغفال النسق الاقتصادى، والخلط بينه وبين النسق التكنولوجى ومعظم الفضل فى ذلك يرجع إلى "مالينوفسكى" الذى خصص كتابه الرئيسى Argonauts of The western Pacific لدراسة نظام الكولا ووجه الأنظار بذلك إلى النواحى الطريفة ذات الدلالات العميقة التى تشتمل عليها التصرفات الاجتماعية فى المجال الاقتصادى وقد تابعه تلاميذه فى هذه المسيرة من أمثال "ريموند فيرث" وبذلك أصبح النسق الاقتصادى من أهم الأنساق التى تجذب اهتمام عدد كبير من العلماء الذين يحاولون فهم البناء الاجتماعى من زاوية اقتصادية عن طريق تحليل النظم الاقتصادية فى علاقتها بالأنساق الأخرى المكونة للبناء الاجتماعى.[٢]

علاقة الأنثروبولوجيا بالعلوم الأخرى:

فيما يتعلق بعلاقة الأنثروبولوجيا الاقتصادية بالعلوم الأخرى فإننا لا نتناول علاقتها بكافة العلوم وإنما بالعلوم ذات الارتباط الوثيق بها والتى أثرت فيها تأثيرًا واضحًا، وفى مقدمة تلك العلوم نجد علم الاقتصاد، الاجتماع الاقتصادى، هذا دون ان نغفل علاقاتها بعدد من العلوم الأخرى كعلم النفس والجغرافيا والسياسة.

على الرغم من كون الأنثروبولوجيا علمًا اجتماعيًا يرتبط بعلاقات أولية مع العلوم الأخرى كعلم الاجتماع والنفس والجغرافيا والاقتصاد والسياسة، فإنه مع ذلك ليس منعزلاً عن العلوم البيولوجية والدراسات الأدبية والفنية، فموضوع الأنثروبولوجيا البيولوجية على سبيل المثال يتصل اتصالاً وثيقًا ببعض العلوم كالتشريح وعلم وظائف الأعضاء وعلم الأجنة وعلم الوراثة، كما تتصل الأنثروبولوجيا اتصالاً وثيقًا ببعض الدراسات الإنسانية كعلم التاريخ ودراسة الأدب والفنون والموسيقى (حيث تماثل هذه العلوم السابقة علوم الأنثولوجيا والأركيولوجيا واللغويات فتهتم بفهم وتذوق الثقافات الإنسانية

---

[١] بسرى دعبس، الأنثروبولوجيا الاقتصادية، سلسلة المعارف الاقتصادية والإدارية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص٦.

[٢] أحمد أبو زيد، م. سابق ص ص ١٠٣، ١٠٤.

المختلفة) وارتباط الأنثروبولوجيا بالعلوم السابقة يدل على أنها لم تكن لتصل إلى ما وصلت إليه من تطور إلا بعد ان حققت تلك العلوم درجة معينة من النضج والتقدم.[١]

اختلاف الأنثروبولوجيا الاقتصادية عن العلوم الاجتماعية الأخرى:

هناك اختلاف بين الأنثروبولوجيا الاقتصادية والعلوم الاجتماعية الأخرى ويرجع هذا الاختلاف للأسباب الآتية:

١- اعتماد الأنثروبولوجيا الشديد على أساليب وتقنيات البحث الحقلى والانغماس فى حياة المجتمع المدروس، فعادة ما يعمل الأنثروبولوجى منفردا حيث يعيش فى المجتمع المحلى الصغير لمدة عام أو عامين، كما يقوم بجمع البيانات الأخرى من خلال الأدبيات المتوفرة عن الجماعة الاجتماعية والبيئة الثقافية التى يدرسها.

٢- أنها تركز على المجتمعات المحلية القروية فى العالم غير الغربى.

٣- الاهتمام الشديد بكافة الأنشطة والنظم والعلاقات فى المجتمعات المحلية الصغيرة وفى ضوء الخبرة العملية يصبح الأنثروبولوجى أكثر دقة فى كشف العلاقة المتبادلة بين العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.[٢]

إسهام الأنثروبولوجيا بالنسبة للعلوم الأخرى:

لقد أمدت الأنثروبولوجيا العلوم الإنسانية المختلفة بقدر كبير من الموضوعية والنسبية بالنظر إلى الظروف الإنسانية، فمن خلال دراسة نماذج متنوعة متباينة من الثقافات التى تختلف عن الثقافات الغربية اختلافا بعيدا أصبح من الممكن رؤية الجوانب غير العقلية فى الثقافات الأوروبية والأمريكية، وأصبحنا لا ننظر إلى أنماط السلوك التى تختلف عن الأنماط الغربية على أنها أقل تقدما أو أقل منطقية، وإنما أصبحنا ننظر إليها باعتبارها حلولا بديلة لمشكلات إنسانية عامة كذلك أصبحنا ننظر إلى أساليب السلوك والنظم الاجتماعية التى لم تكن تحمل لنا بالنسبة لذاتها معنى معينا على أنها تمثل أجزاء من كيانات متكاملة وعلى أنها تشكل بالضرورة أجزاء لازمة من ثقافات معينة. وأصبحنا ننظر إلى أنماط سلوكية أخرى على أنها استجابات لا مفر منها من التأثير الثقافى فى الأفراد.[٣]

ومما تقدم ترى الباحثة أنه يمكن القول بان علاقة الأنثروبولوجيا الاقتصادية بالعلوم الأخرى قد تبلورت فى ضوء العلاقة بين الأنثروبولوجيا عامة والعلوم الأخرى حيث ان الأنثروبولوجيا الاقتصادية هى أحد المجالات الفرعية للفروع الأساسية وهو الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية وهى تستمد منها

---

[١] محمد الجوهرى، مرجع سابق، ص ٤٩.

[2] Dalton, G., Economic Development and Social Change, The Natural History press, U.S.A, 1971, p.2.

[٣] محمد الجوهرى، المرجع السابق، ص ٥٤.

obeikandi.com

الأسس النظرية والمناهج والأدوات البحثية كما أنها تطبع بالطابع الخاص للأنثروبولوجيا لكن مع احتفاظها بمجال موضوعى خاص بها وهو النسق الاقتصادى هذا مع الإشارة إلى ان الأنثروبولوجيا الاجتماعية تهتم بالنسق الاقتصادى لكن يتم هذا فى ضوء دراستها للبناء الاجتماعى بأنساقه المختلفة والتى منها النسق الاقتصادى.

وترجع أهمية الأنثروبولوجيا الاقتصادية كعلم - سواء فى مجال النظرية أو التطبيق- إلى أنها تقرب الشقة فى التفكير الإنسانى بين النظم التجارية العالمية التى تحكمها النقود والأسواق، وبين النظم الأخرى التى لا توجد فيها نقود أو أسواق، وهى ان وجدت فعلى شاكلة أسواق تقليدية صغيرة لتغطية مناشط اقتصادية محدودة. (١)

العلاقة بين الأنثروبولوجيا الاقتصادية وعلم الاقتصاد:

لقد ظلت العلاقة بين علم الاقتصاد والأنثروبولوجيا موضعا لجدل طويل لا يزال مستمرا حتى الآن، فالنظرية الاقتصادية الصورية تطورت -أساسا- فى المجتمعات الغربية الصناعية، واستطاع علماء الاقتصاد- بفضل صياغة افتراضات معينة حول المجتمع وطبيعة الإنسان- تطوير نماذج استنباطية تتناول الظواهر الاقتصادية وهى نماذج أثبتت بمرور الزمن أنها ذات قيمة كبيرة بالنسبة للمجتمعات الغربية. (٢)

وقبل ان نعرض لطبيعة هذه العلاقة نتناول فى البداية تعريف علم الاقتصاد بالإضافة إلى المباحث أو الموضوعات، التى يدرسها حتى تبدو العلاقة بصورة أكثر وضوحا.

تعريف علم الاقتصاد:

هناك العديد من التعاريف التى وضعها الاقتصاديون لعلم الاقتصاد والتى تحددت عادة بنظراتهم إلى نطاق المشاكل التى رأوا ان تتناولها الدراسة الاقتصادية بالإضافة إلى ارتباط هذه التعاريف بالبيئة أو بالظروف الاقتصادية التى يعيش فيها المجتمع. (٣)

معنى هذا أننا إذا تناولنا تعريف علم الاقتصاد فسوف نجد أمامنا قائمة هائلة من التعريفات التى تتفق أو تختلف طبقا للعوامل السابق ذكرها، لكن هذا لا يمنع من عرض بعض هذه التعريفات على سبيل المثال لا الحصر.

عرف "آدم سميث" الاقتصادى الاسكتلندى (١٧٢٣-١٧٩٠) علم الاقتصاد بأنه العلم الذى يدرس الكيفية التى تمكن الأمة من ان تغتنى. وارتبط هذا التعريف بنظرة "سميث" إلى نطاق المشاكل التى يجب ان تشملها الدراسة الاقتصادية وبالبيئة التى عاش فيها فى فترة الثورة الصناعية حيث كان الاهتمام موجها لزيادة الإنتاج ونموه. ثم تلى عصر "آدم سميث" عصرا آخر كانت فيه ثروات المجتمعات الأوروبية

---

(١) فاروق العادلى،م. س، ص١٠.

(٢) م. س، ص٢٥.

(٣) عبد الرحمن يسرى، مقدمة فى الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٠، ص٣.

فى زيادة مستمرة ومن ثم ظهرت تعاريف أخرى تركزت حول طبيعة الاقتصاد كعلم يكتشف القوانين التى تنظم الثروة وتوزيعها. أما الاقتصادى الإنجليزى "ألفريد مارشال" (١٨٤٢-١٩٢٤) فقد عرف علم الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذى يدرس بنى الإنسان فى أعمال حياتهم العادية فهو يبحث كيفية حصول الإنسان على دخله وكيفية استعمال هذا الدخل، ويعرفه "بيجو" بأنه الدراسة التى تعنى بزيادة الرفاهية. أما "روبنز" فيعرف الاقتصاد بأنه دراسة السلوك الإنسانى كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات المتعددة وبين الوسائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة. ونجد "ساموبلسون" يعرف الاقتصاد بأنه دراسة الكيفية التى يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التى يستخدمون بها مواردهم الإنتاجية النادرة لإنتاج السلع المختلفة على مدى الزمن وكيفية توزيع هذه السلع لغرض الاستهلاك الان ومستقبلا على مختلف الأفراد والجماعات فى المجتمع. (١)

والاقتصاد يعنى دراسة العمليات الاقتصادية المتمثلة فى توزيع الموارد النادرة على الأهداف المختلفة وفى ضوء هذا التعريف نجد الموارد تشمل الطاقة الإنسانية والمهارات والمعرفة أما الأهداف فتعنى بكل ما يشبع الرغبة الإنسانية. (٢)

وفى موضع آخر نجد علم الاقتصاد يعنى دراسة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات. (٣)

والمسائل التى يعالجها علم الاقتصاد تمثل اهتمام الفرد فى حياته اليومية، والمجتمع فى دأبه المستمر لتحقيق قدر أكبر من الرفاهية. وعلم الاقتصاد يختص بمسائل حيوية تهم أى فرد فى محاولاته الدائمة من أجل الحصول على الدخل مثل أنواع الوظائف المتاحة، وطبيعة العمل، كما يهتم بالطريقة التى ينفق بها هذا الدخل، هذا بالإضافة إلى أمور تهم المجتمع ككل مثل نوع السياسة الاقتصادية التى تتبعها الحكومة من أجل زيادة الإنتاج، والتقليل من البطالة، كما يختص هذا العلم بعدد من المشاكل التى يجابهها المجتمع والتى ينبغى البحث عن حلول سريعة وسليمة لها مثل مشكلة التنمية الاقتصادية فى الدول النامية المتمثلة فى كيفية رفع متوسط الدخل الفردى بطريقة تضمن تضييق الفجوة بين مستويات المعيشة بين الدول النامية والمتقدمة، وكذلك مشكلة الزيادة السكانية. (٤)

---

(١) المرجع السابق، ص٤، ٥.

(٢) عبد الله غانم، المدخل إلى الأنثروبولوجيا "علم الإنسان"، مركز سروات للأبحاث، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص٣١.

(3) Fried, Morton H., (ed.), "Economic Anthropology", In Reading in Anthropology, T.Y. Crowel Company, New York, vol., II, print 3, 1968, p.199.

(٤) عبد الرحمن يسرى، المرجع السابق، ص٢،١.

obeikandi.com

وعن المسائل الأساسية لعلم الاقتصاد:

يهتم الاقتصاديون بشكل خاص بأربع مسائل أساسية ترتبط بعمل أى نظام اقتصادى وهـــذه المسائل هى:

١- ما الذى يحدد ماذا ننتج وكم ننتج؟

٢- ما الذى يقرر كيف يتم الإنتاج؟

٣- ما الذى يحدد كيفية توزيع الإنتاج بين أعضاء المجتمع؟

٤- ما الذى يحدد المعدل الذى ينمو به الدخل الفردى؟

وتقع هذه المسائل فى قلب علم الاقتصاد لانها موجهة إلى الخصـائص الأكـثر جوهريـة فى الأنظمـة الاقتصادية وهى مسائل الاختيار.[١]

يعالج الاقتصاد جانبا من جوانب النشاط الإنسانى لذلك فـهو ينتمـى إلى مجموعـة العلـوم الاجتماعية مثل علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم السياسة، ومن طبيعة العلوم الإنسانية أنها تتشـابك وتعتمد على بعضها البعض، ولذلك لا يمكن للباحث فى الاقتصاد ان يـهمل الظواهـر الاجتماعيـة الأخرى. فمثلا لا يمكن فهم أسباب التوسع الهائل فى زراعة القطن بمصر واعتمادها المستمر فى تجارتـه مع إنجلترا منذ أواخر ق ١٩ وحتى بداية مشروعات التنمية الصناعية الجادة بعد ١٩٥٢ بمعـزل عـن سياسة الاحتلال والإقطاع الزراعى وسيطرته على الحكم، كما لا يمكن التطـرق إلى حـل المشـكلة الاقتصادية للهند بذبح وتصدير الأبقار المقدسة. وبطبيعة الحال فان الاقتصادى غالبا ما يضطـر أولا إلى تحليل الظواهر الاقتصادية بمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى حتى يخلص إلى نتائج محـددة بقـدر الإمكان لكنه لا يستطيع ان يستمر فى تحليله النظرى البحت حيث ان مدى نجاح عمله يتوقـف علـى مدى تفهمه للجوانب الاجتماعية التى تحيط بالمسألة الاقتصادية.

وعن أسلوب البحث العلمى فى علم الاقتصاد، نجده يرتبط بعلم المنطق ومن ثم فالعلاقـة بـين الاقتصاد والرياضيات قوية، حيث ان أسلوب التحليل الرياضى يسهل تحليل الظواهر الاقتصادية المعقـدة كما يتيح التوصل إلى نتائج محددة فى شكل كمى، كما يستعين بعلم الإحصاء فى تحليل الظواهر الـتى تستدعى ذلك. ورغم علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى إلا أنه علم متخصـص يمكـن تحديـد معالمـه الرئيسية.[٢]

ومما سبق يبدو واضحا ان الاقتصاد كباقى العلوم له العديد من التعريفـات الـتى اختلفـت باختلاف العلماء وباختلاف البيئة الاقتصادية السائدة، والاقتصاد فى النهاية علم اجتماعى متخصص لـه كيان مستقل ومحدد يمكن تحديد معالمه هذا بالرغم من اعتماده على عدد من العلوم الأخرى كالتـاريخ

---

[١] ادوين ماتسفيلد، ناريمان بيهرافيش، علم الاقتصاد، مركز الكتب الأردنى، ١٩٨٨، ص١٦.

[٢] عبد الرحمن يسرى، مقدمة فى الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٠، ص٥: ٧.

والمنطق والرياضيات وذلك لإضفاء الدقة والموضوعية لبياناته ونتائجه. فهو العلم الذى يبحث فى العمليات الاقتصادية المختلفة المرتبطة بمحاولات الإنسان إشباع حاجاته المتعددة والمتجددة فى ظل موارد محدودة ومن ثم البحث فى الأساليب التى من خلالها يمكن تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحسين أسلوب الحياة.

العلاقة بين الاقتصاد والأنثروبولوجيا الاقتصادية:

هناك فارق جوهرى بين الأنثروبولوجيا الاقتصادية وعلم الاقتصاد، وقد نبع هذا الفارق من عاملين

أ. اختلاف طبيعة المجتمعات التى يتناولها كل من العلمين. ب. اختلاف طبيعة العلاقات.

فالأنثروبولوجيا ارتبطت بالمجتمع البدائى أما الاقتصاد فقد ارتبط بالمجتمع الحديث المتقدم، كما ان الأنثروبولوجى ينظر إلى العلاقات الاقتصادية كما لو كانت متضمنة فى العلاقات القرابية أو السياسية أو الدينية. ففى مجتمع "الأنقسنا" يعمل الأفراد لدى بعضهم لما يسود بينهم من علاقات القرابة أو النسب أو التبعية لا من أجل الأجر النقدى أو التبادل، كما ان هناك تداخل بين العلاقات الاجتماعية والمادية، وهذا يفتقد فى المجتمعات الأكثر تعقيدا. (١)

يرى "ريموند فيرث" ان الأنثروبولوجيا الاجتماعية تهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية فى المجتمعات الأكثر بدائية بينما يهتم علم الاقتصاد بدراسة الأنماط المختلفة للعلاقات الاجتماعية- علاقات الإنتاج والتبادل- فى كل المجتمعات. كما يسعى علم الاقتصاد إلى الوصول إلى مبادئ مستقبلية عالمية واقعية، وان العلاقة بين العلمين علاقة معقدة حيث ان كل من العلمين قد نما وتطور بمعزل عن الآخر . والجدير بالذكر فى إطار تناول العلاقة بين الأنثروبولوجيا الاقتصادية وعلم الاقتصاد هو ان الأنثروبولوجيا الاقتصادية تعطى أهمية كبيرة للقرابة كمؤثر هام أو جوهرى فى العلاقات الاجتماعية بينما يغفل الاقتصاد هذا العامل فى دراسته للعلاقات الاجتماعية كما ان الاقتصاد يرتبط بمجال تطبيقى أكثر اتساعا من الأنثروبولوجيا الاقتصادية. (٢)

ويؤكد "جورج دالتون" إنه نادرا ما يركز الأنثروبولوجى على المسائل الاقتصادية البحتة وذلك لان دراسة البناء الاجتماعى للمجتمع المحلى الصغير الذى يركز عليه الأنثروبولوجى يتطلب تحليل بعض النظم الغير اقتصادية مثل نظم القرابة والدين والتكنولوجيا ونظام الدولة، وذلك حتى يمكنه تقديم معلومات جديرة بالاهتمام. (٣)

---

(١) فاروق إسماعيل، إثنوجرافيا الأنقسنا، ص٧٧.

(2)Firth, Raymond, "The Social Framework of Economic Organization," In: Le Clair, E. E. and Schneider, H.K., (ed.), Economic Anthropology, Holt, Rinehart and Winston Inc, U.S.A, 1968, p.67.

(3)Dalton G., Economic Development and Social Change, p.2.

تهتم الأنثروبولوجيا ببعض الظواهر التى يوليها علم الاقتصاد اهتمامه والمتمثلة فى إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها حينما تتخذ طابعا نظاميا داخل الأنساق الفرعية الاجتماعية الثقافية، كما يهتم الأنثروبولوجى بدراسة العلاقة بين هذه النظم والأنساق الفرعية من ناحية وبينها وبين النسق الاجتماعى الثقافى الكلى من ناحية أخرى. (١)

بالإضافة إلى ما سبق نجد ان علم الاقتصاد والتاريخ الاقتصادى يتناول البداية النظرية بالإشارة إلى النظام الاقتصادى الرأسمالى مع انعدام الاهتمام بالاقتصاديات البدائية أو القبلية وتحليل الاقتصاد الريفى والإقطاعى باعتباره مرحلة انتقالية نحو الرأسمالية، وفى مقابل ذلك نجد الأنثروبولوجيا قد حصرت نفسها فى دراسة الاقتصاديات الريفية والقبلية المحدودة وهذا بحكم تقاليد العلم الكلاسيكية. (٢)

ومن الجدير بالذكر ان الأنثروبولوجيين والسوسيولوجيين حين يدرسون النظم الاقتصادية فإنهم ينظرون إليها نظرة تختلف عن نظرة علماء الاقتصاد حيث يهتمون بالتأثيرات الاجتماعية للظواهر الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة موضوعات مثل تأثيرات التخصص الوظيفى على كل من النشاط الترويحي، والشخصية، والحياة الأسرية، وما الذى يدفع الإنسان إلى العمل بعد ان يحقق حاجاته الأساسية وغير ذلك من الأسئلة التى يهتم بها الباحثون فى دراستهم للحياة الاقتصادية فى المجتمع الحديث. (٣)

وفيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية وهى التى وضعها علماء الاقتصاد ويستعينون بها فى كافة التحليلات، وتدور كافة دراساتهم ونتائجهم التحليلية فى فلك النظرية الاقتصادية بمبادئها وفروضها المختلفة فكانت هناك آراء مختلفة حول مدى جدواها بالنسبة للأنثروبولوجيين خاصة وان هذه النظرية قد تطورت فى ظل النظم الغربية الرأسمالية، وفى المقابل يهتم الأنثروبولوجيون بنمط مجتمعى يختلف عن النمط الغربى. فهل يمكن ان يستعين الأنثروبولوجيون بمبادئ وفروض النظرية الاقتصادية بحيث يؤدى هذا إلى تطوير فى البحث النظرى للأنثروبولوجيا الاقتصادية. تتطلب الإجابة على هذا السؤال التعريف بالنظرية الاقتصادية وتحديد فروضها ومبادئها، ولكن لن نعرض لها هنا حيث سيتم التعرض لها بالتفصيل فى موضع آخر. ويميل بعض الأنثروبولوجيين إلى القول بان النظرية الاقتصادية لا تنطوى إلا على القليل من الفائدة بالنسبة للأنثروبولوجين، ويرون كذلك ان من بين الوظائف الأساسية للأنثروبولوجيا الاقتصادية تقديم وصف لحالات اقتصادية خاصة ثم محاولة ربطها بالنظرية الاقتصادية التى لابد ان تشمل فى كثير من جوانبها الكثير من الأنساق الاجتماعية ثم دراسة الوسائل المختلفة التى يمكن من خلالها

---

(١) محمد الجوهرى، مرجع سابق، ص١٥٨.

(2) Smith, Charlotte, Macmillan Dictionary of Anthropology, Macmillan Reference Books, , U.S.A., 1987, p.88.

(٣) فاروق إسماعيل، التغير والتنمية فى المجتمع الصحراوى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص١٣٥، ١٣٦.

توزيع وظائف النسق الاقتصادى على النظم التى تختلف بوضوح عن تلك النظم التى تؤدى الوظائف فى المجتمعات الغربية مثلا. [١]

وقد كانت فروض النظرية الاقتصادية مثارا للعديد من تساؤلات الأنثروبولوجيين حول مدى شمولیتها وفائدتها فى فهم الاقتصاديات غير الغربية ومن ثم أهميتها فى تطوير النظرية. وقد كانت هذه التساؤلات موضعا لقضايا بحثية عديدة لمحاولة الإجابة عليها. وقد بنيت هذه التساؤلات استنادا إلى فكرة اختلاف البناء الاجتماعى من مجتمع لآخر ومن ثم اختلاف النظام الاقتصادى من مجتمع لآخر بل وفى نفس المجتمع من حقبة تاريخية لأخرى، فنظرة الناس للأشياء مختلفة وبالمثل حاجاتهم الأساسية، ونظرتهم للثروة والملكية وتقسيم العمل وإنجازاتهم التكنولوجية وقد تكون هناك خطوط عريضة يمكن ان يتشابه فى إطارها النظام الاقتصادى ولكنها بدون شك تختلف فى التفاصيل. [٢]

وكما ان هناك من يرى بفائدة النظرية الاقتصادية بالنسبة للأنثروبولوجين نجد هناك من يقول أنه من الخطأ تطبيق المفاهيم الاقتصادية الحديثة على مظاهر النشاط الاقتصادى فى المجتمع البدائى أو التقليدى أو محاولة إخضاع نظمها وعلاقاتها التبادلية للنظرية الاقتصادية بكل دقائقها وتفصيلاتها؛ لان الواقع ان النظرة الاقتصادية لا تكاد تصدق على البدائى، بل ان علماء الأنثروبولوجيا المعاصرين يتحاشون معالجة الظواهر الاقتصادية فى المجتمع البدائى باعتبارها ظواهر اقتصادية خالصة وإنما ينظرون إليها من خلال مسحتها ووظيفتها الاجتماعية حيث ان التنظيم الاقتصادى لدى البدائيين ليس مجرد استجابة مباشرة لاحتياجاتهم البيولوجية بل انعكاس للقيم الجماعية وان كان يحكم معاملاتهم الاقتصادية مبدأ تبادل المنفعة الذى يعبر عنه بالمصطلح Reciprocity على النحو الذى يوضحه "مالينوفسكى وثرنولد" Thurnowold على ان تطبيق هذا المبدأ يسير فى إطار اجتماعى. [٣]

يمكن ان نستنبط مما سبق النقاط التالية:

- يشترك العلمان فى معالجة جانب من جوانب النشاط البشرى وهو النشاط الاقتصادى.
- يختلفان فى نمط المجتمع الذى ارتبط به كل علم.
- يختلفان فى الأسس النظرية والأساليب البحثية الأساسية.
- على عكس ما يفعل الأنثروبولوجى الاقتصادى يجرد عالم الاقتصاد الظاهرة الاقتصادية من المضمون الاجتماعى ويفسرها تفسيرا اقتصاديا بحتا.
- يعتمد الباحث الاقتصادى على التحليل الرياضى وعلوم المنطق والإحصاء ومن ثم تبدو النتائج التى يتوصل إليها أكثر دقة وتحديدا حيث ان أساس البحث الاقتصادى أساس كمى بالدرجة الأولى،

---

[١] عبد الله عامر، المدخل إلى الأنثروبولوجيا "علم الإنسان" ، ص٣١.

[٢] فاروق إسماعيل، المرجع السابق، ص١٣٦.

[٣] أحمد الخشاب، دراسات أنثروبولوجية، المكتبة الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠، ص٥٤٥.

على عكس الحال نجد الباحث الأنثروبولوجى باحثا كيفيا، ورغم اعتماد بعض الأنـــثروبولوجيين على الأساليب الرياضية (مثل نظرية المباريات والبرمجة الخطية) إلا ان أساس الدراسة كيفى قبـــل ان يكون كميا فالأنثروبولوجيا لا تبحث عن القوانين وإنما تســـعى لتفســـير الظواهـــر الاجتماعيـــة والاقتصادية المختلفة.

العلاقة بين الأنثروبولوجيا الاقتصادية وعلم الاجتماع الاقتصادى:

ترتبط الأنثروبولوجيا بصورة خاصة بعلم الاجتماع بالمقارنة بغيره من العلوم كما أنها أكثر منـــه حداثة، وقد بدأ المتخصصون فيها تناول مجالات متعددة ومشتركة مع بعض فروع علم الاجتمـــــاع فى العديد من الموضوعات والقضايا المختلفة. [١]

ولقد ظهر التمييز بين علمى الاجتماع والأنثروبولوجيا فى الدوائر العلمية بالولايات المتحـــــدة وبريطانيا مع تطور العلمين واعتمادهما على مناهل نظرية ومنهجية وامبريقية متباينة. وبصفة عامة يعتقد ان علم الاجتماع يهتم بدراسة المجتمع الصناعى الحديث باستخدام المناهج والأساليب الملائمة لدراســـة الجماعات الكبيرة (مثل المسوح والأساليب الإحصائية) أما الأنثروبولوجيا فتهتم بدراســـــة المجتمعـــات والثقافات البدائية أو المحدودة النطاق أو الشعبية وهى تتبنى فى دراساتها نظرة كلية كما تستخدم المنـــاهج الملائمة لدراسة الجماعات الصغيرة كالملاحظة بالمشاركة. والملاحظ اليوم ان العلمين يتبادلان الأفكـــــار كما ان كلا منهما أثرى مصادره النظرية والمنهجية بتلك التى يســـتخدمها الآخـــر، لذلـــك رفضـــت الأنثروبولوجيا التصنيف التقليدى لموضوعها على ان يقتصر على دراسات المجتمع المحلى والثقافة البدائية، ووجهت اهتمامها لدراسة المشكلات التى كانت فى الماضى وقفا على علم الاجتماع ولقد برزت هـــذه التطورات فى مجال الأنثروبولوجيا التطبيقية (التى غالبا ما يتعذر تمييزها عن علم الاجتماع) وكذلـــك فى مجالات تطبيق نظريات التبعية والنظم العالمية. [٢]

يعرف علم الاجتماع الاقتصادى بأنه محاولة منهجية لتطبيق الإطار المرجعى لعلـــم الاجتمـــاع ومتغيراته ونماذجه التفسيرية فى دراسة العمليات الاقتصادية المتمثلة فى إنتاج وتوزيع وتبادل واســـتهلاك السلع النادرة والخدمات. ويضم علم الاجتماع الاقتصادى عدد من الفـــروع العلميـــة منـــها: علـــم الاجتماع المهنى، وعلم اجتماع العمل، علم اجتماع التنظيم (الذى يهتم بالتنظيمات البيروقراطية)، علـــم اجتماع المشروع، وعلم اجتماع الاستهلاك وغيرها. [٣]

وطبقا لهذا التعريف فان علم الاجتماع الاقتصادى يهتم بدراسة الأنشطة والعمليات الاقتصاديـــة المختلفة، وتوضيح العوامل السوسيولوجية، المؤثرة عليها أى أنـــــه يوضـــح العلاقـــة بـــين البنـــاءات

---

[١] عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادى، ج١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص٢٨٦.

[٢] سارلوت سيمور سميث، م. س، ص٥١٦، ٥١٧.

[٣] محمد أحمد بيومى، علم الاجتماع الاقتصادى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ص ٩٧، ١٠٠

السوسيولوجية والاقتصادية ومدى التكامل أو التعارض فيما بينها. ويمدنا علم الاجتماع الاقتصادى بالمعرفة العلمية اللازمة لمعرفة أى التطبيقات الاقتصادية تتفق والمجتمع المراد تطبيقها فيه فقد تحول بعض العوامل الدينية دون صناعة ما مثل تحريم تقطير الخمور من الكروم فى البلاد الإسلامية، كما قد تحول دون استثمار رؤوس الأموال مثل تحريم الربا، فهو يفسر لنا أسباب اختيار المجتمع لأسلوب أو سلوك ما دون غيره.

ويوضح لنا "السيد محمد بدوى" مجال علم الاجتماع الاقتصادى فى:

١- سوسيولوجية التنظيم الاقتصادى.

٢- " القرار الاقتصادى.

٣- " المعرفة الاقتصادية. (١)

وبمعنى آخر يهتم بالعوامل السوسيولوجية المؤثرة فى النظام الاقتصادى سواء ارتبطت بالنواحى التنظيمية والطريقة التى يعمل بها أو بالمعرفة الاقتصادية المتاحة لدى متخذى القرار للوصول إلى القرارات الصائبة. ولقد أدرك العديد من علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع منذ زمن بعيد وجود كثير من الروابط التى تجمع بين العلمين. (٢)

وعند تحليلنا للنشأة الأولى لعلم الاجتماع الاقتصادى نجد ان الإسهامات الأنثروبولوجية الأوروبية فى فترة ما بين العشرينات والأربعينات من القرن العشرين لها آثارا إيجابية على تطوير علم الاجتماع الاقتصادى، كما تمثل الكتابات السوسيو- أنثروبولوجية القديمة مثل كتابات "مورجان" ، "باخوفن"، "ماكلينان" البدايات الأولى لعلم الاجتماع الاقتصادى وهى كتابات عالجت الظواهر الاقتصادية فى المجتمعات القديمة، كما ساعدت الأنثروبولوجيا الاقتصادية على تطوير مجالات علم الاجتماع الاقتصادى. (٣)

وقد كان موضوع الدراسة فى كلا العلمين مختلفا بعض الشئ حيث كانت الأنثروبولوجيا تركز اهتمامها الأول على دراسة الشعوب البدائية البسيطة المنعزلة، بينما كان علم الاجتماع يركز اهتمامه الأساسى على دراسة الحضارة الأوروبية الغربية. وقد أدى هذا الاختلاف فى الموضوع إلى أوجه اختلاف فى مناهج الدراسة، فالأنثروبولوجى الذى يدرس جماعة صغيرة الحجم نادرا ما يحتاج إلى ان يشغل نفسه بمشكلات العينة، كما نجد ان الاستبيان وهو أحد الأدوات الهامة لرجل الاجتماع لم يستخدم على نطاق واسع فى الدراسات الأنثروبولوجية. (٤)

---

(١) السيد محمد بدوى، علم الاجتماع الاقتصادى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ص ١٧: ١٩.

(٢) محمد الجوهرى، م. س، ص٥٣.

(٣) عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص٢٨٧.

(٤) محمد الجوهرى، المرجع السابق، ص٥٣، ٥٤.

وبالنسبة لأساليب التحليل وطرق وأدوات البحث الأنثروبولوجى والسوسيولوجى فهى لا تختلف كثيرا، كما يحاول كل منهما دراسة الأصول التاريخية والتطورية لنشأة الظواهر الاقتصادية وتفسيرها فى ضوء العوامل الثقافية والدينية والسياسية، ويتميز الاجتماع عن الأنثروبولوجيا حيث إنه يهتم بالمنظورات الاجتماعية المقارنة ودراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية وتحليلها عبر الثقافات والحضارات والمجتمعات البشرية وقد ظهر هذا فى معالجة "ماكس فيبر" لتطور النظم الاقتصادية وخاصة تحليلاته عن نشأة الرأسمالية وعلاقاتها بالأخلاق البروتستانتية بصفة خاصة. (١)

ومما سبق فالأنثروبولوجيا الاقتصادية هى ذلك الفرع من الأنثروبولوجيا يستخدم طريقتها فى البحث والتفسير لكنه يرتكز على بحث كل أو أحد جوانب الحياة الاقتصادية فى مجتمع معين. وطبقا لهذا يمكننا القول بان الأنثروبولوجيا الاقتصادية تختلف عن غيرها من العلوم التى تتناول الحياة الاقتصادية وذلك لانها تعتمد اعتمادا كاملا على أسلوب المواجهة والانغماس فى حياة المجتمع موضع الدراسة واهتمامها الشديد بكل الأنشطة والنظم والعلاقات التى توجد بالمجتمعات المحلية موضع البحث، كما أنه يهتم بتحليل كل من أنساق القرابة والدين والتكنولوجيا والايكولوجيا والسياسة حتى يتمكن من تقديم شئ ذى مغزى حقيقى عن الاقتصاد فى المجتمع. (٢)

والمشكلات الأساسية فى كلا العلمين تصل إلى درجة من التشابه تجعل من المحتم فى النهاية على كلا العلمين ان يصل إلى نظرية متقاربة ان لم يكن نظرية واحدة بالنسبة لكليهما. (٣)

ومهما يكن فالأنثروبولوجيا عندما تدرس أى نشاط فإنها تسلك سلوكا مختلفا عن غيرها من العلوم، كما ان لها مفهومها المحدد الذى مؤداه أنه لا يمكن فهم سلوك أو ظاهرة فهما صحيحا بعيدا عن الكل الذى يضم هذا السلوك أو الظاهرة، ومن ثم فهى تقدم تفسيرا متكاملا للسلوك ومن ثم تستعين بالعديد من التخصصات التى تنتمى إليها فى سبيل تحقيق هدفه، كما ان المنهج وطريقة الدراسة وأدواتها تعد من أهم ما يميزها عن غيرها من العلوم حتى القريبة منها وهذه الطرق ترتكز أساسا على البحث الحقلى. (٤)

علاقة الخصخصة بالأنثروبولوجيا الاقتصادية:

تعد الأنثروبولوجيا الاقتصادية أحد الفروع الرئيسية والهامة للأنثروبولوجيا العامة تهتم بدراسة جانب من الجوانب الهامة والأساسية للحياة وهو الجانب الاقتصادى وكافة ما يتعلق به سواء دراسة نظم أو أنساق اقتصادية وما يطرأ عليها من تغير، وأسباب وعوامل هذا التغير ودورها فى التأثير على

---

(١) عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص٢٨٧.

(٢) عبد الله غانم،م. س، ص٤٨، ٤٩، ٥١.

(٣) محمد الجوهرى، المرجع السابق، ص٥٤.

(٤) سعيد فالح الغامدى، المدخل إلى علم الإنسان، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١، ص٢٩.

المجتمع ككل. كما تهتم بدراسة التطور الاقتصادى والتاريخ الاقتصادى، بالإضافة إلى عمليات التنمية المتصلة بالجانب الاقتصادى، كما تهتم بدراسة الأسواق التقليدية والعمليات الاقتصادية كالاستثمار والادخار والتبادل هذا بالإضافة إلى دراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة وموضوعات تتصل بالعمل والتخصص وتقسيم العمل.

وتشترك الأنثروبولوجيا الاقتصادية فى هذه الاهتمامات مع العديد من العلوم الاجتماعية كالاقتصاد والاجتماع الاقتصادى وعلم النفس والتاريخ وان كانت تحتفظ لنفسها برؤية خاصة تتمثل فى النظرة الشاملة الكلية، والانغماس فى حياة المجتمع الذى تدرسه، وربط النواحى الاقتصادية بالجوانب الاجتماعية الأخرى فى المجتمع. وقد نبع هذا التفرد فى الاهتمامات من تفرد الأنثروبولوجيا ذاتها كعلم. كما تستمد الأنثروبولوجيا الاقتصادية إطارها النظرى والمنهجى من علوم أخرى بجانب الأنثروبولوجيا وهى علم الاقتصاد بصفة خاصة.

وتتنوع الاهتمامات العلمية للأنثروبولوجيا الاقتصادية وتتطور بتطور المجتمعات وتطور المناهج والمجالات البحثية المختلفة، وهى دائما تواكب فى اهتماماتها العلمية ودراساتها التوجهات السائدة فى العصر، فهناك العديد من الاهتمامات والموضوعات العلمية الحديثة التى فرضتها تطورات وتوجهات العصر والتى لم يكن للعلم عهد بها.

وقد أشرنا من قبل إلى ان الأنثروبولوجيا الاقتصادية ارتبطت فى البداية بدراسة الاقتصاد والعمليات الاقتصادية والأسواق فى المجتمعات البدائية والتقليدية، ولكن عندما تطورت تلك المجتمعات بفعل عمليات التنمية والتحديث تطورت بالتالى النظم والعمليات الاقتصادية واختلفت عن ذى قبل فاستجابت الأنثروبولوجيا الاقتصادية لهذا وطورت موضوعاتها واهتماماتها ومناهجها كى تناسب المجتمعات والأوضاع والنظم المستحدثة والمتغيرة. وقد عرفت المجتمعات الإنسانية أنماطا مختلفة من النظم الاقتصادية التى تدور فى مجملها حول ثلاثة أنواع من الاقتصاديات والتى سادت فى العصور الحديثة والتى ارتبط كل نوع منها بحدود معينة لسيطرة الدولة أو الأفراد على أمور الاقتصاد وكانت الاقتصاديات إما اشتراكية وإما رأسمالية وإما مختلطة. فأحيانا يسيطر النمط الرأسمالى وتتسم الدولة بالرأسمالية، وأحيانا أخرى يسود النمط الاشتراكى وتكون الدولة ذات اقتصاد اشتراكى، وأحيانا يسود نوع من المزاوجة بين النمطين الاشتراكى والرأسمالى فيوصف الاقتصاد بأنه مختلط، وقد ارتبط كل نظام اقتصادى بنوع من الفلسفة أو الأيديولوجية الخاصة به سواء رأسمالية أو اشتراكية. وبعد سنوات طويلة من التوجه الاشتراكى ومنذ نهاية السبعينات عرف العالم نظاما اقتصاديا جديدا هو ما اصطلح على تسميته بالخصخصة أى ببساطة التوجه نحو إعطاء القطاع الخاص (سواء أكان أفرادا أم مؤسسات) دورا أكبر فى توجيه وإدارة الحياة الاقتصادية بسبب اتصاف أو وجود بعض الخصائص التى ميزت النموذج الاشتراكى الذى تسيطر فيه الدولة على كافة مقاليد الأمور فى مجال الصناعة والخدمات والتى بموجبها

كانت الدعوة إلى ضرورة تعظيم دور القطاع الخاص والاتجاه نحو الرأسمالية، وقد تدعم هذا الاتجاه بعد انهيار النظم الاقتصادية الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى فبدأت العديد من الدول فى مسايرة هذا التوجه العالمى نحو تشجيع القطاع الخاص، وكانت بداية الدعوة من الدول الصناعية المتقدمة والكبرى فى انجلترا وفرنسا ومنها انتشرت الدعوة إلى باقى دول العالم فى شرق ووسط أوروبا وباقى الدول النامية فى آسيا وإفريقيا والأمريكتين وكان هذا التوجه بدرجات متفاوتة.

وبمقتضى هذا "فالخصخصة" أصبحت كنظام اقتصادى يجتاح العالم فى حاجة ماسة إلى إجراء دراسات بشأنها، فقام بدراستها العديد من العلماء فى مختلف الدول ومختلف التخصصات العلمية سواء اقتصاديين أو سياسيين أو اجتماعيين. وفى البداية تناولت تلك الكتابات الخصخصة كفكرة وبحثت عن أسبابها ودوافعها ومزاياها وموقف الدول والشعوب والمؤسسات والإدارات المختلفة منها، وحينما طبقت الخصخصة فى مختلف الدول تطبيقا فعليا اتجهت الدراسات إلى تناول تلك التجارب بهدف تقويمها وتوضيح نقاط الضعف والقوة منها والإيجابيات والسلبيات وما أسفرت عنه تلك التجارب من نتائج وآثار على المؤسسات أو المديرين أو العاملين أو المجتمع. لذا لم تكن الأنثروبولوجيا الاقتصادية كعلم بعيدة عن مسايرة هذه الاتجاهات والاهتمامات العلمية فكان لابد ان تقوم بدراسة هذا النظام الجديد الذى طبق بهدف إحداث التنمية الاقتصادية. وتبدو أهمية هذا حيث لا توجد دراسة فى مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية – على حد علم الباحثة- تتناول مثل هذا الموضوع لا من قريب أو بعيد، وكانت معظم الكتابات حولها تنحصر فى مجال الاقتصاد والاقتصاد السياسى وعلى ذلك تعد الخصخصة أحد مجالات الاهتمام التى تمتد إليها الأنثروبولوجيا الاقتصادية باعتبارها موضوع أو عملية تمس الكيان الاقتصادى لا فى مصر وحدها بل فى العالم ككل.

وترى الباحثة ان الأنثروبولوجيا الاقتصادية تتناول الخصخصة باعتبارها مجموعة من السياسات الاقتصادية التى تستهدف إحداث تغيير فى هيكل الاقتصاد الذى لابد من معرفة هذا التغيير خاصة وأنه يمس كيان المجتمع المصرى ويؤثر عليه تأثيرا كبيرا، كما اتضح من الدراسة الميدانية لإحدى التجارب المصرية فى الخصخصة.